جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

التركيب البنائي للجملة الاسمية البسيطة ودلالته في كتاب " نخبة من الكلام النبوي" للغلاييني

إعداد

د. صلاح أبو الوفا العادلي همام

الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية، كلية الآداب بقنا،
جامعة جنوب الوادي بقنا، مصر

(العدد الواحد والأربعون)
(الإصدار الثاني ٠٠ أكتوبر)
(الجزء الرابع (١٤٤٤هـ /٢٠٢٢م)

الترقيم الدولي للمجلة(ISSN)2536-9083
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٢٢/٦٢٧١م

التركيب البنائي للجملة الاسمية البسيطة ودلالته في كتاب " نخبة من الكلام النبوي" للغلاييني

صلاح أبو الوفا العادلي همام،
قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة جنوب الوادي، قنا، مصر.
البريد الإلكتروني: sabouelwafa@yahoo.com

الملخص:

لقد كان الاستشهاد بالحديث النبوي على تجويز القاعدة النحوية محلّ خلاف بين علماء اللغة؛ حيث حظيت هذه القضية باهتمام كبير، وشغلت عقول الباحثين والدارسين، بل وكثر فيها الضجيج والجدل، وانبرى إلى ساحة الدراسات اللغوية فريقان، فريق مؤيد وآخر معارض، ثم إن الفريق المؤيد للاحتجاج بالحديث انقسم ما بين مقلٍّ ومكثر. لذا سلّط البحث أضواء الدرس اللغوي حول هذه القضية؛ حيث لا يمكن إغفالها، فرسول الله صلى الله عليه وسلم أفصح النّاس وأحلاهم منطقًا، وأعذبهم كلامًا، وأحسنهم بيانًا، فجاءت مقدمة البحث كاشفة لأهمية لغة الحديث النبوي في استنباط وترسيخ القاعدة النحوية، وأنها تسير جنبا إلى جنب مع لغة القرآن الكريم، والتي أعزَّ الله الأمّة العربية بأنْ جعل لغتها لغة القرآن المتعبد بتلاوته إلى يوم القيامة؛ فأكرمها، وأعلى من شأنها؛ حيث صارت علومها من علوم ذلك الدين. ثم تناول البحث الحديث عن التركيب البنائي للجملة الاسمية البسيطة، فعرض أولا لتعريف الجملة العربية بشكل عام، بصورة موجزة دون خلل، وظهر للبحث أنّ كثيرًا من النحاة لم يفرقوا في تعريفهم للجملة بينها وبين الكلام، وعرض لآرائهم، وكان من الطبيعي أن نرى ذلك الجدل اللغوي بين النّحاة حول تحديد مفهوم الجملة، شأنه في ذلك شأن كثير من المسائل النّحوية التي ازدحمت بها كتب النحاة وأهل اللغة، وبيّن

البحث أركان الجملة الاسمية، والصور التي تأتي عليها الجملة، ثم طبّق هذه الأنماط التركيبية على ما ورد منها من أحاديث نبوية جاءت في كتاب " نخبة من الكلام النبوي" للغلاييني. وأكّد البحث على فكرة أن تتبع علامات الإعراب والبناء لم تكن هي فحسب محور اهتمام النحو العربي؛ حيث اهتمّ كذلك بمعاني الكلام ومقاصد المتكلمين، وبيّن البحث ذلك من خلال تعرضه لمعاني الأحاديث موضوع الدراسة، مما يؤكد على فكرة الترابط الوثيق بين النحو والمعنى، فبينهما صلة وأسباب، ولعلّ ذلك يلفت نظر كثير من الدارسين أو الباحثين المحدثين، وأخصّ بالذكر الباحثين المحدثين؛ حيث إن النحاة القدماء من جهة وكذلك البلاغيين لم يغفلوا قضية المعنى وارتباطه بالنحو العربي به، وجهود أئمة النحاة في ذلك من الكثرة بمكان.

الكلمات المفتاحية: التركيب، الجملة، الدلالة، الاسمية، البسيطة، الأركان، الارتباط.

The constructive composition of the simple nominal sentence and its connotation in the book "Elite Prophetic Speech" by Ghalayini,

Salah Abu Alwafa Al-Adli Hamam,

Department of Arabic Language, Faculty of Arts, South Valley University, Qena, Egypt.

Email: sabouelwafa@yahoo.com

Abstract

Thank God until He reaches the end of praiseThe citation of prophetic Hadith on the justification of the grammar rule was the subject of disagreement among linguists; The issue received considerable attention, and the minds of researchers and scholars were occupied, and they divided into two teams, one supporter and the other opponent. So the research highlighted the linguistic lesson on this issue; Where it cannot be overlooked, the Messenger of Allah, Prayer of Allah upon Him, the best speaker with sweet words. Therefore, the introduction to the research came as a revelation of the importance of the language of prophetic discourse in devising and consolidating the grammar base, and it goes hand in hand with the language of the Holy Quran. The research dealt with the construction structure of the simple nominal sentence should be deleted ", first of all, to define the Arabic sentence in general, in a concise and unimpeded manner and the research showed that many grammarians did not differentiate in their definition of the sentence between them and speech, He presented their views, and it was natural to see that there was a linguistic controversy among the grammarians about defining the concept of the sentence Like many grammatical issues that have been crowded out in the books of the grammarians and the people of the language and the research showed

the elements of the nominal sentence and the pictures on which the sentence comes and then applied these synthetic patterns to prophetic conversations in Sheikh Mustafa Galayini's book Elite Prophetic Speech. The research emphasized the idea that tracking the signs of expression and construction was not only the focus of Arab grammar; He also cared about the meanings of speech and the purposes of speakers, and the research showed this by exposing it to the meanings of the conversations on the subject of the study, which emphasizes the idea of the close interrelationship between the grammar and the meaning, as they relate and cause, perhaps drawing the attention of many recent scholars or researchers, in particular, recent researchers; The ancient grammarian on the one hand, as well as the rhetoric, have not overlooked the issue of meaning and its association with Arabic, and the efforts of the grammarians in so many places.May Allah's blessings be always with all of us.

Keywords: *Composition, Sentence, Connotation, Nominal, Simple, Elements, Correlation.*

المقدمـــــة:

الحمدُ لله الذي استنارت صدورُ الصُّحف باسمه، وأشرقَتْ سطور الكتب بوَصْفه فيها ورَسْمه، وكانت البدأةُ بحمده كافلةً بالتمام، ضامنةً بلوغ الغاية فيما يُراد من الأمور ويُرام، أحمدُه مستعيناً به على تيسير ما أحاوله، كما أحمده على جميع نعمه، وأسأله المزيد من فضله وكرمه، والصلاة والسلام على أشرف خلقه، من خُتم به المرسلون، وهُدِى به الحائرون، ورُحِم به الأولون والآخرون، فقيل في حقه:(**وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ رَحْمَةً لِلْعالَمِينَ**) الأنبياء آية ١٠٧، محمدٍ بن عبد الله، وعلى آله وصحبه، صلاة وتسليما يليقان بمقام حضرته، ويوجبان للمُصلِّي والمُسَلِّم تمام شفاعته، وبعد ...

فقد أعزَّ الله هذه الأمّة بأنْ جعل لغتها لغة القرآن المتعبد بتلاوته إلى يوم القيامة؛ فأكرمها، وأعلى من شأنها؛ حيث صارت علومها من علوم الدين، ولقد نشأت اللغة العربية في أحضان جزيرة العرب خالصة لأبنائها مذ ولدت، نقية سليمة مما يشينها من أدران اللغات الأخرى، ولبثت كذلك أحقابا مديدة كان العرب فيها يغدون ويروحون داخل بلادهم على ما هم عليه من شظف العيش؛ لذا كانت اللغة عند الإنسان العربي شغله الشاغل، فعكف عليها في موسم الحج متفننا في تصريف القول بها، وانتقاء ألفاظها، وصقل أشعارها، وحفظ نصوصها[١]، وقد ظهر لنا ذلك التفنن والانتقاء في مساجلاتهم الأدبية في أسواق عكاظ ومجنة وذي المجاز وغيرها[٢].

---

١ ينظر: بناء الجملة في لهجة الواحات الخارجة دراسة وصفية تاريخية، رسالة دكتوراه، د. أحمد عارف حجازي (حفظه الله تعالى)، كلية الآداب – جامعة عين شمس، القاهرة، ط ١٩٨٨م، ص ٢٩.

٢ نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي، تحقيق: عبد الرحمن محمد إسماعيل، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٩٥م، ص ١٣.

توطئـــــة:

لقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أفصح النّاس وأحلاهم منطقًا، وأعذبهم كلامًا، وأحسنهم بيانًا، وكان لا يسرد الكلام سردًا بل يتأنى فيه بحيث لو عدّ عادٌّ لأحصاه، وقد ورد أنه كان يعيد الكلمة ثلاثًا لتفهم عنه[1]، ورحم الله الجاحظ إذ يقول:" ثم لم يسمع النّاس بكلام قط أعم نفعا، ولا أقصد لفظا، ولا أعدل وزنا، ولا أجمل مذهبا، ولا أكرم مطلبا، ولا أحسن موقعا، ولا أسهل مخرجا، ولا أفصح معنى، ولا أبين في فحوى، من كلامه صلّى الله عليه وسلّم كثيرا."[2]، فالأجدر أن نجعل الأسلوب النبوي أنموذجًا يحتذى على العموم، من الكتاب والشعراء والمبدعين من أهل العربية؛ فالأسلوب النبوي منبعه القرآن الكريم؛ حيث ورد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قرآنًا يمشي على الأرض في قوله وفعله، وعلى مستوى القاعدة النحوية، فقد كان الاستشهاد بالحديث النبوي على تجويز القاعدة النحوية محلَّ خلاف بين علماء اللغة؛ حيث حظيت هذه القضية باهتمام كبير، وشغلت بال الباحثين والدارسين، بل وكثر فيها الضجيج والجدل، وانبرى إلى ساحة الدراسات اللغوية فريقان، فريقٌ مؤيدٌ وآخرُ معارضٌ، ثم إنّ الفريق المؤيّد للاحتجاج بالحديث انقسم ما بين مقلّ ومكثر.

إنّ قضية الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف على ترسيخ القاعدة النحوية قد سقط فيها كثير من العلماء؛ حيث سار فيها كثير منهم على غير هدى، وادّعوا أن قدامى نحاة العرب قد رفضوا الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في ترسيخ القاعدة

---

١ ينظر: لباب الخيار في سيرة المختار صلى الله عليه وسلم، مصطفى محمد الغلاييني(١٣٦٤هـ)، المطبعة الأهلية، القاهرة، ط٣، ١٣٤٢هـ – ١٩٢٤م، ص ١٢٣.

٢ البيان والتبيين، عمرو بن بحر بن محبوب، أبي عثمان، الشهير بالجاحظ (ت: ٢٥٥هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط ١٤٢٣ هـ، ٢: ١٣، ١٤.

النحويـة، معللـين ذلـك بـأمرين اثنـين: أولهمـا: جـواز روايـة الحـديث النبـوي بـالمعنى، ثانيهما: صحة رواية غير العربي للحديث النبوي.[1]

هذا ويعدّ موضوع الجملة من المباحث المهمة في الدرس اللغوي بشكل عام، والنحوي بشكل خاص؛ حيث إنها احتلّت مكانا واسعا في الدراسات النحوية سواء عند المتقدمين والمتأخرين؛ لأنها تمثل واحدا من أهم مستويات البناء اللغوي ألا وهو (المستوى التركيبي)، وإذا نظرنا إلى مفهوم الجملة العربية فإننا نجد تطورا ملحوظا منذ زمن القدامى من النحاة إلى زماننا المعاصر؛ حيث كثرة العلوم اللغوية، وظهور المدارس اللسانية الحديثة، مما أدى إلى تطور وتغيير المصطلحات والمفاهيم اللغوية مواكبةً لركب التطور والحداثة.

علاقــة النحــو بالعربيــة:

يجدر بالبحث قبل الحديث عن علاقة النحو بالعربية، إلقاء الضوء على مفهوم الجملة لغة واصطلاحا؛ على اعتبار أن النحو يمثل المستوى التركيبي، الذي هو بناء الجملة في الدراسات اللغوية، وأبدأ بالتعريف بمفهوم الجملة لغةً، فأقول أن صاحب مقاييس اللغة ذكر أن الجذر اللغوي (الجيم واللام والميم) يشتمل على أصلين هما: تَجَمُّعُ وَعِظَمُ الْخَلْقِ، وَالْآخَرُ حُسْنٌ، فمن عظم الخلق قولك: أَجْمَلْتُ الشَّيْءَ، وَهَذِهِ جُمْلَةُ الشَّيْءِ، وَأَجْمَلْتُهُ حَصَّلْتُهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْجَمَلُ مِنْ هَذَا؛ لِعِظَمِ خَلْقِهِ، وَمن الْأَصْلُ الْآخَرُ الْجَمَالُ، وَهُوَ ضِدُّ الْقُبْحِ، قولك: رجلٌ جَمِيلٌ وَجُمَالٌ، أَصْلُهُ مِنَ الْجَمِيلِ

---

١ ينظر: الحديث النبوي في النحو العربي، د. محمود فجّال، أضواء السلف للطباعة، السعودية، ط ٢، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م، ص أ وما بعدها.

وَهُوَ وَدَكُ الشَّحْمِ الْمُذَابِ، والمراد أَنَّ مَاءَ السِّمَنِ يَجْرِي فِي وَجْهِهِ، وَيُقَالُ: جَمَالَكَ أَنْ تَفَعَلَ كَذَا، أَيِ: اجْمُلْ وَلَا تَفْعَلْهُ، قَالَ أَبُو ذُؤَيْبٍ:

جَمَالَكَ أَيُّهَا الْقَلْبُ الْجَرِيحُ سَتَلْقَى مَنْ تُحِبُّ فَتَسْتَرِيحُ

وَقَالَتِ امْرَأَةٌ لِابْنَتِهَا:" لَا تَجَمَّلِي وَتَعَفَّفِي" أَيْ كُلِي الْجَمِيلَ – وَهُوَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِنَ الشَّحْمِ الْمُذَابِ – وَاشْرَبِي الْعُفَافَةَ، وَهِيَ الْبَقِيَّةُ مِنَ اللَّبَنِ.[1]، أما صاحب اللسان فقال:" فأَما الجُمَل، بِالتَّخْفِيفِ، فَهُوَ الحَبْل الْغَلِيظُ، عَلَى مثال(نُغَر)..."[2]، وذكر ابن منظور قول الأزهري في سبب تسمية الجملة في النحو، قَالَ الأَزهري:" كأَن الحَبْل الْغَلِيظَ سُمِّيَ جِمَالةً؛ لأَنها قُوَى كَثِيرَةٌ جُمِعت فأُجْمِلَت جُمْلة، وَلَعَلَّ الجُمْلة اشْتُقَّتْ مِنْ جُمْلة الحَبْل."[3]، والجُمْلة جمَاعَة كُلِّ شَيْء بكماله من الْحساب وَغَيره، يُقَال: أجملت لَهُ الحسابَ وَالْكَلَام، وَقَالَ تعالى:" لَوْلاَ نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَاحِدَةً" الْفرْقَان: ٣٢، وَمن أَمْثَال الْعَرَب: اتَّخذ فلانُ اللَّيل جَملاً إِذا سرى اللَّيلَ كُلَّه.[4]، وعليه فإن الجملة هي جماعة كل شيء بكماله، وقد قيل لكل جماعة غير منفصلة جُملة، ويمكن القول أن مجمل المعاني اللغوية للجذر اللغوي (جمل) تدور حول دلالة الائتلاف والضّمّ والجمع والحسن والجمال، سواء في المعنى الظاهر للكلام، أو في المعنى الباطن، أي: تجميع شيءٍ مع شيءٍ، أو تحصيل حسابٍ وإجماله، والذي يعني البحث هو

---

١ ينظر: مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا، أبي الحسين (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، ط ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م، ١: ٤٨١ (مادة: جمل).

٢ لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبي الفضل، جمال الدين ابن منظور(ت: ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ، ١١: ١٢٣.

٣ تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري، أبي منصور(ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م، ١١: ٧٥.

٤ تهذيب اللغة، ١١: ٧٦.

معنى التجميع والضم، أمّا عند الحديث عن المعنى الاصطلاحي للجملة، فإنني أقول يحسن إلقاء الضوء على ظهور هذا المصطلح عند نحاة العرب؛ فإنّ كثيرًا من النحاة لم يفرقوا في تعريفهم للجملة بينها وبين الكلام، يقول الدكتور ليث أسعد:" عبّر النُّحاة الأوائل عن مصطلح الجملة بمصطلح الكلام ..."[١]، وأقل ما يتكون منه الكلام (الجملة) اسمان، أو فعل واسم، وهي العناصر التي تفيد معنى يحسُن السُّكوت عليه، يقول أبو علي النحوي:" هذا باب ما ائتلف من هذه الألفاظ الثلاثة كان كلاماً مستقلاً وهو الذي يسميه أهل العربية الجمل."[٢]، وقد أشار الدكتور محمد حماسة عبداللطيف رحمه الله تعالى إلى أن مصطلح " الجملة" لم يأخذ حقّه من الظهور في الدراسات اللغوية، ولم يُستخدم في النحو إلا في عصر متأخر نسبيًّا، حيث قال:" لم يظهر مصطلح (الجملة) على شهرته مع الدراسات النحوية التي عاصرت كتاب سيبويه، إذا أخذنا في الاعتبار أن كتاب سيبويه يعدّ تمثيلًا ناضجًا للجهود النحوية في هذه الفترة."[٣]، بل إنّ سيبويه نفسَه لم يستخدم مصطلح (الجملة) بتعريفها الذي استقرّت عليه كتب اللغة الآن، ولم ترد عنده بوصفها مصطلحًا نحويا، بل وردت بمعناها

---

١ الجملة الوصفية في النحو العربي، د. ليث أسعد عبد الحميد، دار الضياء للنشر والتوزيع، عمّان، ط١، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م، ص١١.

٢ المسائل العسكريات في النحو العربي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أبو علي النحوي(ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، مطبعة جامعة بغداد، العراق، ط٢، ١٩٨٢م، ص ٣٥

٣ بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط ٢٠٠٣م، ص ٢١.

اللّغويّ؛ حيث قال:" وليس شيءٌ يضُطَرّون إليه إلا وهم يحاوِلون به وجها، وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا، لأنّ هذا موضع جُمَلٍ."[1]

هـذا ومـن المسـتقر عليـه أن المبـرد أبـا العبـاس محمـد بـن يزيـد(المتـوفى: ٢٨٦هـ)، يُعدُّ أوّل نحويّ استخدم مصطلح (الجملة)، وذلك عند حديثه عن الفاعل، قال:" وَهُوَ رَفْع وَذَلِكَ قَوْلك: قَامَ عبدُ الله، وَجلسَ زيدٌ، وإنَّما كَانَ الْفَاعِل رفعا؛ لأَنَّه هُوَ وَالْفِعْل جملـةٌ يحسـن عَلَيْهَـا السُّـكُوت، وَتجـب بهَـا الفائـدةُ للمخاطـب."[2]، وكـان مـن الطبيعي أن نرى ذلك الجدل اللغوي بين النحاة حول تحديد مفهوم الجملة، شأنه في ذلك شأن كثير من المسائل النّحوية التي ازدحمت بها كتب النحاة وأهل اللغة، ورأينا النّحاة قديمهم وحديثهم قد ذهبوا مذاهبَ شّتى في تعريفهم لمفهوم الجملة، خاصة عند المقارنة بين الجملة والكلام، فابن جنّي مثلا عند حديثه عن(باب القول على الفصل بين الكلام والقول)، قال رحمه الله:" الأصل الأول(ق ول) وهو القول، وذلك أن الفم واللسـان يخفـان لـه ويقلقـان ويمـذلان بـه، وهـو ضـد السـكوت الـذي هـو داعيـة إلـى السكون، ألا ترى أن الابتداء لما كان أخذًا في القول لم يكن الحرف المبدوء به إلا متحركًا، ولما كان الانتهاء أخذًا في السكوت لم يكن الحرف الموقوف عليه إلا ساكنًا."[3]، فهناك فرقٌ عنده بين القول والكلام، وقد صرّح بذلك بقوله:" أمّا الكلام فكلُّ لفظ مستقلّ بنفسه، مفيدٍ لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو: زيد أخوك،

---

١ الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر، أبي بشر، الملقب سيبويه (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م، ١: ٣٢.

٢ المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، أبي العباس، المعروف بالمبرد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، ١: ٨، بدون تاريخ.

٣ الخصائص، أبي الفتح عثمان بن جنّي(ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: عبدالحكيم محمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ١: ٣١، بدون تاريخ.

وقام محمد، وضرب سعيد، وفي الدار أبوك،... فكلّ لفظ استقلّ بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام، وأما القول فأصله أنه كل لفظ مذل به اللسان، تامًّا كان أو ناقصًا، فالتام هو المفيد، أعني الجملة وما كان في معناها، من نحو صهٍ وإيهٍ، والناقص ما كان بضد ذلك، نحو: زيد، ومحمد، وإن، وكان أخوك، إذا كانت الزمانية لا الحدثية، فكل كلام قول، وليس كل قول كلامًا."[1]، فيكون الكلام عنده مرادفا لمصطلح الجملة عند النحاة، ولعلَّه أشملُ تعريفٍ لها؛ ذلك لأن النحو العربي لم يكن علما يهتم بتتبع علامات الإعراب والبناء فحسب، بل هو علم يهتم كذلك بمعاني الكلام ومقاصد المتكلمين، ولعل الدليل على ذلك ما نجده في كتاب سيبويه وهو أول كتاب نحوي يصل إلينا من إشارات تهتم بالمعنى وتؤدي إليه؛ فالكلام عند سيبويه ينقسم من حيث المعنى على خمسة أقسام، قال فيما سمّاه (هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة):"

فمنه مستقيم حسنٌ، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب، فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتُك أمْسِ وسآتيك غداً، وسآتيك أمس، وأما المستقيم الكذب فقولك: حَمَلتُ الجبلَ، وشربت ماء البحر، ونحوه، وأما المستقيم القبيح فأنْ تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكي زيداً يأتيك، وأشباه هذا، وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمسٍ."[2]، لكن يبقى أن الكلام أعم من الجملة؛ لأنه يشتمل على عدد من الجمل، وإلى ذلك أشار ابن مالك

---

١ الخصائص، ١: ٣١ وما بعدها.

٢ الكتاب، ١: ٢٥، ٢٦.

بقوله: و"كلمة بها كلام قد يؤم"[١]، و يقول الزمخشري:" والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذاك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: زيد أخوك، وبشرٌ صاحبُك، أو في فعل واسم نحو قولك: ضُرب زيدٌ، وانطلق بكرٌ، وتسمى الجملة."[٢]، أما الرّضي فقد وجدناه يفرق بين الجملة والكلام ويفصل بينهما، قال:" والفرق بين الجملة والكلام: أن الجملة ما تضمّن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها، أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ، وسائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر، وأسماء الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، والظرف مع ما أسندت إليه، وأما الكلام فما تضمّن الإسناد الأصلي، وكان مقصودا لذاته، فكلُّ كلام جملة، ولا ينعكس."[٣]، ونلمح من كلام الرضي الإستراباذي إنكاره لترادف مصطلحي الجملة والكلام؛ حيث اعتمد على الناحية الشكلية أو البنائية في تعريفه للجملة، بينما اعتمد على الناحية الشكلية والدلالية في تعريفه للكلام، ووافقه في ذلك ابن هشام الأنصاري رحمه الله؛ حيث قال:" الْكَلَام هُوَ القَوْل الْمُفِيد بِالْقَصْدِ، وَالْمرَاد بالفيد مَا دلّ على معنى يحسن السُّكُوت عَلَيْهِ، وَالْجُمْلَة عبارَة عَن الْفِعْل وفاعله، نحو: قَامَ زيد، والمبتدأ وَخَبره، نحو: زيد قَائِم، وَمَا كَانَ بِمَنْزِلَة أَحدهمَا، نَحْو: ضُرِب اللصُّ، وأقائمٌ الزيدان، وَكَانَ زيدٌ قَائِما،

---

١ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي(ت: ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة،، سعيد جودة السحار وشركاه، ط٢٠، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، ١: ١٣.

٢ المفصل في صنعة الإعراب، أبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، المحقق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣، ص ٢٣.

٣ شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي(ت:٦٨٦هـ)، تحقيق ودراسة: د. حسن محمد الحفظي، د. يحيى بشير مصري، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ط١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م، القسم الأول، ص ١٨.

وظننته قَائِما، وَبِهَذَا يظْهر لَك أَنَّهُمَا ليسَا مترادفين كَمَا يتوهمه كثير من النَّاس وَهُوَ ظَاهر قَول صَاحب الْمفصل؛ فَإِنَّهُ بعد أَن فرغ من حدّ الْكَلَام قَالَ: وَيُسمى جملَة، وَالصَّوَاب أَنَّهَا أَعمُّ مِنْهُ؛ إِذْ شَرطه الإفادة بِخِلَافِهَا، وَلِهَذَا تسمعهم يَقُولُونَ: جملَة الشَّرْط جملَة الْجَواب جملَة الصِّلَة، وكل ذَلِك لَيْسَ مُفِيدا فَلَيْسَ بِكَلَام."[1]، ومن خلال كلام ابن هشام يكون القول المفيد بالقصد هو الكلام عنده، إضافة إلى دلالته على معنى يحسن السكوت عليه، أما الجملة عنده فهي الفعل والفاعل، والمبتدأ وخبره، أو ما كان بمنزلة أحدهما، وعليه فالكلام عنده أخصّ من الجملة؛ حيث إن الجملة تشمل الإفادة وعدم الإفادة، يقول السيوطي:" وَالْجُمْلَة قيل ترادف الْكَلَام، وَالأَصَح أَعمُّ، (أي: الجملة أعم من الكلام)؛ لعدم شَرط الإفادة، ... ذهبت طَائِفَة إِلَى أَن الْجُمْلَة وَالْكَلَام مترادفان، وَهُوَ ظَاهر قَول الزَّمَخْشَرِيّ فِي الْمفصل، فَإِنَّهُ بعد أَن فرغ من حدِّ الْكَلَام قَالَ: وَيُسمى جملَةً، وَالصَّوَاب أَنَّهَا أَعم مِنْهُ؛ إِذْ شَرطه الإفادة بِخِلَافِهَا."[2]، وقد ظهر في أفق الدراسات اللغوية مفهوما الإسناد والإفادة، ونحو هذا الاختلاف بين القدامى، فقد رأينا المحدثين كذلك قد اختلفوا في تحديدهم لمفهوم الجملة والكلام، واتّجهوا في تعريفهم للجملة والكلام إلى وجهتين، الوجهة الأولى تقول بأن هناك فرقا بينهما، وكان منهم الشيخ مصطفى الغلاييني صاحب النخبة المختارة من كلام النبي صلى الله عليه

---

١ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد، أبي محمد، جمال الدين، ابن هشام(ت: ٧٦١هـ)، المحقق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م، ص ٤٩٠.

٢ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت: ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ١: ٥٥، ٥٦، بدون تاريخ.

وسلم موضوع البحث[1]؛ حيث قال عند الحديث عن الجملة:" الجملةُ قولٌ مُؤلفٌ من مُسنَدٍ ومُسندٍ إليه، فهي والمركَّبُ الاسناديُّ شيءٌ واحدٌ، مثلُ: جاءَ الحقُّ، وزهقَ الباطلُ، إنَّ الباطلَ كانَ زَهوقاً، ولا يُشترط فيما نُسميه جملةً، أو مركَّباً إسنادياً، أن يُفيدَ معنًى تاماً مكتفياً بنفسهِ، كما يُشترطُ ذلك فيما نُسميهِ كلاماً، فهو قد يكون تامَّ الفائدةٍ، نحو قوله تعالى:(قد أفلحَ المؤمنون) المؤمنون آية ١، فيُسمّى كلاماً أَيضاً، وقد يكون ناقصَها، نحو: مهما تفعلْ من خير أَو شرٍّ، فلا يُسمّى كلاماً، ويجوزُ أن يُسمّى جملةً أَو مُركباً إسنادياً، فإن ذُكر جوابُ الشرط، فقيلَ: مهما تفعلْ من خير أَو شرٍّ تُلاقهِ، سُميَ كلاماً أيضاً، لحصول الفائدة التامّة.[2]، أما الثانية فلا فرق عندهم بين الجملة والكلام، وتقول بترادفهما، فهذا الدكتور عبّاس حسن عند حديثه عن الكلام وما يتألف منه، قال:" الكلام أو الجملة، هو: ما تركَّب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مستقل، مثل: أقبل ضيفٌ، وفاز طالبٌ نبيه."[3]، وهذا يدل على أنه لا يرى فرقا بينهما، وتابعه الدكتور مهدي المخزومي في ذلك؛ حيث قال عند حديثه عن الجملة:" الجملة الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أي لغة من اللغات، وهي المركب الذي يبين المتكلم به أن صورة ذهنية كانت قد تألّفت أجزاؤها في ذهنه، ... وتتألف من ثلاثة عناصر: المسند إليه أو المتحدث عنه، والمسند ويُتحدث به عن المسند

---

١ نخبة من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، انتخبها وشرحها وضبطها: مصطفى الغلاييني(ت: ١٣٦٤هـ)، مطبعة المصباح، بيروت، ط٥، ١٣٤٨هـ- ١٩٢٩م.

٢ جامع الدروس العربية، الشيخ: مصطفى بن محمد سليم الغلاييني(ت: ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ط٢٨، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م، ٣: ٢٨٤.

٣ النحو الوافي، عباس حسن (ت: ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، القاهرة، ط١٥، ١: ١٥.

إليه، والإسناد وهو ارتباط المسند بالمسند إليه."[١]، ويقول صاحب النحو المصفى:" الكلام ما كان أحد جملتين: الجملة الاسمية: وهي ما تكونت من اسمين أسند أحدهما للآخر لإفادة المعنى، مثل: العلمُ حضارةٌ، والجهلُ تخلفٌ، والجملة الفعلية: وهي ما تكونت من فعل واسم بحيث يتم بهما المعنى مثل: يصنعُ العلماءُ حضارة الأمة ويُعَوِّقُ الجُهَّالُ تقدمها."[٢]، وبإشارته إلى الإسناد والإفادة يكون قد جمع بين الشكل والمضمون في تحديده لمفهوم الجملة؛ حيث إنّ المسند بمفرده والمسند إليه بمفرده، لا يفيد شيئا، فالإفادة تحصل بهما معا، فيتم الكلام ويحسن به تأدية المعنى.

هذا قول موجز عن الجملة أردت التمهيد به قبل الحديث عن علاقة النحو بالعربية، وعلاقة النحو باللغة هو من باب توضيح الواضح وتبيين البيِّن، قال عبد القاهر:" وأمَّا زهدُهم في النَّحو واحتقارُهم له، وإصغارُهم أمرَهُ، وتهاونُهم به، فصنيعُهم في ذلك أشنعُ من صَنيعهم في الذي تَقدَّم، وأَشْبَهُ بأن يكونَ صَدّاً عن كتابِ الله، وعن معرفةِ معانيه؛ ذاكَ لأَنهم لا يَجدِون بُدًّا من أنْ يعترفوا بالحاجة إليه فيه، إذا كان قد علم أن الألفاظ معلقة على مَعانيها حتى يكونَ الإعرابُ هو الذي يَفتحها، وأنَّ الأغراضَ كامنةٌ فيها حتى يكونَ هو المستخرِجَ لها، وأنه المعيارُ الذي لا يتبيَّن نقصانُ كلامٍ ورجحانُه حتى يعرضَ عليه، والمقياسُ الذي لا يُعرفُ صحيحٌ من سَقيمٍ حتى يرجع إليه، لا يُنكِرُ ذلك إلاَّ من يُنكِر حِسَّه، وإلاَّ مَنْ غالطَ في الحقائقِ نَفْسَه، وإذا كان الأَمرُ كذلك، فليتَ شِعري ما عُذْرُ مَن تَهاونَ به وزَهِدَ فيه، ولم يَرَ أنْ يستقيه من مصبه، ويأخذه من معدنه، ورضى بالنَّقصِ والكمالُ لها معرضٌ، وآثرَ الغَبينةَ وهو

---

١ في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ص٣١.

٢ النحو المصفى، د. محمد عيد، مكتبة الشباب، القاهرة، ط ١٩٩٣م، ص ١٨.

يجد إلى الربح سبيلًا."[1]، يقول الدكتور حسن عون:" والنّحو بالنسبة للغة هو عبارة عن مجموع الملاحظات والقواعد التي تلزمها أساليب اللغة في طرق أدائها للمعاني، فالتزام الرفع في كل ما يصدر منه الفعل أو الحدث، والتزام النصب في كل من يقع عليه الحدث، والتزام الجر في كل حالة من حالات الإضافة، وفي كل اسم مسبوق بحرف من حروف الجر، والتزام الجزم في الفعل المضارع إذا سبق بحرف من حروف الجزم؛ نقول إن التزام حالة من حالات الإعراب المختلفة لكل حالة من حالات الكلمة بالنسبة لوضعها في الجملة إن هو إلا طريق من طرق الأداء في اللغة العربية، أما ملاحظة ذلك للسير على نهجه فهو من النحو، ... والنحو مرحلة من مراحل نمو اللغة، ومظهر من مظاهر رقيّها..."[2]، وقد وقع اختياري على دراسة البناء التركيبي لجوامع الكلم النبوي على صاحبه أفضل الصلاة والسلام، واعتمد البحث في استخراج نصوص الكلم النبوي من خلال كتاب " نخبة من الكلام النبوي" لمصطفى الغلاييني[3]، واخترت منه نماذج؛ لتخرج الدراسة في صورة متكاملة قدر المستطاع.

---

١ دلائل الإعجاز، أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، الجرجاني(ت: ٤٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة دار المدني، جدة، ط٣، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م، ١: ٢٨.

٢ اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة، د. حسن عون، مطبعة رويال، الإسكندرية، مصر، ط١، ١٩٥٢م، ص ٥٢.

٣ مصطفى بن محمد بن سليم بن محي الدين بن مصطفى الغلاييني، ولد في بيروت سنة ١٨٨٥م، عمل في مجال الصحافة، بجانب تدريسه للعربية بالكلية الإسلامية في بيروت، وفي عام ١٩١٠م أصدر مجلته الشهرية " النبراس"، توفي ببيروت عام ١٩٤٤م، للغلاييني مؤلفات دينية ولغوية، أشهرها كتابه " جامع الدروس العربية"، وكتابه موضوع البحث " نخبة من الكلام النبوي" والذي طُبع بمطبعة المصباح، ببيروت، وقد استعان البحث بالطبعة الخامسة منه، ١٣٤٨هـ- ١٩٢٩م.

أولا: الجملــة الاسميـــة:

نعني بالجملة الاسمية الجملة التي تتكون من مبتدأ وخبر، وهي التي تسمى بالجملة الاسمية البسيطة، ونعني بها الجملة التي لم يسبقها عامل من العوامل، قال ابن هشام الأنصاري:" فالاسمية هِيَ الَّتِي صدرها اسْم كزيد قَائِم، وهيهات العقيق، وقائمٌ الزيدان، عِنْد من جوَّزه وَهُوَ الْأَخْفَش والكوفيون."[١]، ويقول سيبويه متحدثا عن ركنيها الأساسين:" فالمبتدأ كل اسم ابتُدئ ليُبنى عليه كلامٌ، والمبتدأ والمبني عليه رفعٌ، فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه، فالمبتدأ الأول والمبني عليه ما بعده، فهو مسنَد ومسنَد إليه."[٢]، ولم يبعد ابن جنّي رحمه الله كثيرا عن ذلك التعريف إلا أنه بدأ بتعريف المبتدأ قائلا:" اعْلَم أَن الْمُبْتَدَأ كل اسْم ابتدأته وعريته من العوامل اللفظية وعرضته لَهَا وَجَعَلته أَولا لثان يكون الثَّانِي خَبرا عَن الأول وَمُسْندًا إِلَيْهِ وَهُوَ مَرْفُوع بِالِابْتِدَاءِ تَقول زيد قَائِم وَمُحَمّد منطلق ف زيد وَمُحَمّد مرفوعان بِالِابْتِدَاءِ وَمَا بعدهمَا خبر عَنْهُمَا.[٣]، وقد بيّن سيبويه أن الخبر ما انبى على المبتدأ وحكمه الرفع، قال:" واعلم أن المبتدأ لابد له من أن يكون المبني عليه شيئا هو هو، أو يكون في مكان أو زمان، وهذه الثلاثة يُذكر كل واحدٍ منها بعد ما يُبتدأ، فأما الذي يُبنى عليه شيء هو هو فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبدُ الله منطلقٌ؛ ارتفع عبدُ

---

١ مغني اللبيب، ١: ٤٩٢، فقد اشترط البصريون أن يسبق الوصف المكتفي بمرفوعه سادا مسد الخبر، اشترطوا سبقه بنفي أو استفهام.

٢ الكتاب، ٢: ١٢٦.

٣ اللمع في العربية، أبي الفتح عثمان بن جني(ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ص ٢٥، بدون تاريخ.

الله لأنه ذُكر ليُبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق لأن المبني على المبتدأ بمنزلته."[١]، وإلى قريب من ذلك عرّف ابن جني الخبر، فقال:" وَهُوَ كل مَا أسندته إِلَى الْمُبْتَدَأ وَحدثت بِهِ عَنهُ، وَذَلِكَ على ضَرْبَيْنِ مُفْرد وَجُمْلَة، فَإِذا كَانَ الْخَبَر مُفردا فَهُوَ الْمُبْتَدَأ فِي الْمَعْنى، وَهُوَ مَرْفُوع بالمبتدأ، تَقول: زيد أَخُوك وَمُحَمّد صَاحبك، فزيد هُوَ الْأَخ، وَمُحَمّد هُوَ الصاحب، فَإِن اجْتمع فِي الْكَلَام معرفَة ونكرة جعلت الْمُبْتَدَأ هُوَ الْمعرفَة وَالْخَبَر هُوَ النكرَة، ... فَإِن كَانَا جَمِيعًا معرفتين كنت فيهمَا مُخَيّرا أَيهمَا شِئْت جعلته الْمُبْتَدَأ وَجعلت الآخر الْخَبَر."[٢]

أما الجملة عند المحدثين فلا بد من اعتمادها على المسند والمسند إليه؛ حيث بهما يتضح معناها ووظيفتها، سواء في ذلك الخبرية أو الإنشائية، فما سمي المبتدأ لابتداء الكلام ولا الخبر لمجيئه عقب المبتدأ، وإنما المعتبر هو المعنى، وقد سبق عبد القاهر إلى ذلك بقوله:" ... أنَّ المبتدأَ لم يكُنْ مبتدأً لأنه منطوقٌ به أولًا، ولا كان الخبر خبرًا لأنه مذكورٌ بَعْد المبتدأ، بل كان المبتدأُ مبتدأً لأنه مُسْندٌ إليه ومُثْبَتٌ له المعنى، والخبَرُ خبراً لأنه مسنَدٌ ومثْبَتٌ به المعنى."[٣] يقول عتيق:" لكل جملة خبرية كانت أو إنشائية ركنان هما: المسند، ويسمى المحكوم به أو المخبر به، والمسند إليه ويسمى المحكوم عليه أو المخبر عنه، والنسبة التي بين المسند والمسند إليه تسمى الإسناد، وقد يكون للمسند متعلقات إذا كان فعلا أو ما في معناه من نحو المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفصيل والظرف."[٤]، أما الهاشمي

---

١ الكتاب، ٢: ١٢٧.

٢ اللمع في العربية، ص ٢٦.

٣ دلائل الإعجاز، ١: ١٨٩.

٤ علم المعاني، عبد العزيز عتيق(ت: ١٣٩٦ هـ)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م، ص ١١٩، ١٢٠.

فقد عرّف ركني الجملة الاسمية، فعرّف المبتدأ بقوله:" المسند إليه: هو المبتدأ الذي له خبر..."[١]، وقال في موضع آخر:" والمبتدأ الوصف المستغنى بمرفوعه عن الخبر."[٢]، أما الخبر فعرّفه بقوله:" المُسند: هو الخبر...، وأحواله: هي: الذكر، والحذف، والتّعريف، والتّنكير، والتقديم والتأخير، وغيرها."[٣]، على أننا يجب أن نضع في الاعتبار أن الإسناد هو ذلك الرابط المعنوي الذي يربط بين المسند والمسند إليه، أي يربط ركني الجملة الاسمية، وذلك الرباط ليس له صورة لفظية، إنما يدرك من سياق الكلام؛ لذا فهو الرابط الأساس بين ركني الجملة، يقول أبو حيّان:" واعلم أن الخبر مرتبط بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه، فلا يحتاج إلى حرف يربط بينهما."[٤]، فلا وجود لجملة اسمية بغير إسناد، يقول الدكتور تمّام حسّان رحمه الله تعالى:" إن النظام النحوي للغة العربية الفصحى ينبني على الأسس الآتية: طائفة من المعاني النحوية العامة التي يسمونها معاني الجمل أو الأساليب، مجموعة من المعاني النحوية الخاصة أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية والإضافة إلخ، مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة حتى تكون صالحة عند

---

١ جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي(ت: ١٣٦٢هـ)، ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت، ص ٩٩.

٢ السابق، ص ١٣١.

٣ السابق، الصفحة نفسها.

٤ ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي(ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م، ٣: ١١٤٠.

تركيبها لبيان المراد منها، وذلك كعلاقة الإسناد..."[١]، وفي معرض حديثه عن الجملة بين المناطقة وأهل اللغة، لفت الدكتور إبراهيم أنيس الأنظار إلى محور مهم، ألا وهو الاستعمال اللغوي والبيئة اللغوية للجملة، قال رحمه الله تعالى:" يجب أن نتلمس معالم الجملة من استعمالات الناس، ومما تواضعوا على استقلاله بالمعنى في كل كلام، فالعربي يفهم معنى مستقلا حين يسمع (النار محرقة)، لكنه حين يسمع (النار المحرقة) يتوقع تكملة وبقية يتم بها فهمه، فالجملة اصطلاح لغوي، يجدر بنا أن نستقل به عن المنطق العقلي العام؛ وذلك لأن العادات اللغوية في كل بيئة هي التي تحدد الجمل في هذه البيئة."[٢]، والجملة الاسمية عنده هي ما كان فيها المسند إليه اسما، والمسند وصفا مشتقا، والتعريف على إيجازه يعد أكثر التعريفات وضوحا، وأقربها دلالة، وهو ليس ببعيد عن تعريف النحاة، أما عند المخزومي فالجملة الاسمية هي التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت، أو التي يتصف فيها المسند إليه اتصافا ثابتا غير متجدّد.[٣]

أقسام الجملة الاسمية:

البحث هنا ليس معنيًا بالخوض في التفصيلات الكثيرة لأقسام الجملة الاسمية، وأشكال كل قسم منها، لكنه سيشير إشارات سريعة، فالجملة الاسمية من حيث بنائها التركيبي تنقسم إلى قسمين رئيسين، يندرج تحت كل قسم منها أشكال متعددة، أما القسم الأول فهو ما يكون فيه المبتدأ معرفة والخبر نكرة، وهذا هو ما قرره النحاة؛ إذ

---

١ اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط٥، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، ص ١٧٨.

٢ من أسرار اللغة ، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٦، ١٩٧٨م، ص ٢٧٦.

٣ انظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ٤٢.

الأصل عندهم أن يكون المبتدأ معرفة، والخبر نكرة، قال سيبويه رحمه الله فيما سمّاه (بابٌ يُختار فيه أن تكون المصادرُ مبتدأة)، قال:" وأَحسنْه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعرف؛ وهو أصل الكلام."[1]، وقال ابن السرّاج:" واعلم أن المبتدأ أو الخبر من جهة معرفتهما أو نكرتهما أربعة: الأول: أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة نحو: عمرو منطلق: وهذا الذي ينبغي أن يكون عليه الكلام ..."[2]، القسم الثاني ما يكون فيه المبتدأ معرفة والخبر معرفة كذلك، وتتنوع أشكال القسم الأول والذي يكون فيه المبتدأ معرفة بحسب أنواع المعرفة الستة في اللغة العربية، فيكون ضميرا، وعلما، واسم إشارة، واسما موصولا، ومعرفا بـ(أل)، ومعرفا بالإضافة، والخبر في كل ذلك نكرة مفردا.

والأمر نفسه موجود كذلك في القسم الثاني الذي يكون فيه المبتدأ معرفة بأنواعها المتعددة، والخبر فيه معرفة كذلك، وهناك أقسام للجملة الاسمية بحسب نوع الخبر فيها، والمسلم به عند النحاة أن أنواع الخبر ثلاثة: الخبر المفرد، والخبر شبه الجملة، والخبر الجملة وقد يتكون الجملة الواقعة خبرا اسمية، وقد تكون خبرية، وللنحاة تفصيلات عديدة في كل نوع منها، والبحث ليس في حاجة إلى ذكرها، وسيكتفي البحث بما جاء في الكتاب من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، على الجملة الاسمية البسيطة، والتي يكون فيها المبتدأ معرفة، والخبر مفردا نكرة فحسب، إيفاء بالمطلوب من جميع الجوانب اللغوية من حيث البنية والمعنى، والله الموفق.

---

١ الكتاب، ١: ٣٢٨.

٢ الأصول في النحو، أبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت: ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١: ٦٥، بدون تاريخ.

المبتدأ معرفة والخبر مفرد نكرة:

هذا هو الأصل في البنية التركيبية للجملة الاسمية، قال المبرد:" فَأَما الْمُبْتَدَأ فَلَا يكون إِلَّا معرفَة أَو مَا قَارب الْمعرفَة من النكرات..."[1]، ذلك أن الحكم على الشيء لا يفيد إلا بمعرفته، والنكرة مجهولة، فعند قولنا: رجلٌ قام، لا تحصل فائدة؛ لأنه لا تخلو لحظة من قيام رجل، قال ابن يعيش:" اعلم أنّ أصلَ المبتدأ أن يكون معرفة، وأصلَ الخبر أن يكون نكرة؛ وذلك لأنّ الغرض في الإخبارات إفادةُ المخاطَب ما ليس عنده، وتنزيلُه منزلتَك في علمِ ذلك الخبر، والإخبار عن النكرة لا فائدةَ فيه؛ ألا ترى أنك لو قلت: رجلٌ قائمٌ، أو رجلٌ عالمٌ، لم يكن في هذا الكلام فائدةٌ؛ لأنّه لا يُستنكر أن يكون رجلٌ قائمًا وعالمًا، في الوجود، ممّن لا يعرفه المخاطَبُ، وليس هذا الخبرُ الذي تُنزَّل فيه المخاطبَ منزلتَك فيما تعلم."[2].

وإذا كان التعريف هو الأصل في المبتدأ، فإن الأصل في الخبر أن يكون نكرة؛ لأنه وصف للمبتدأ في المعنى، قال ابن هشام:" والخبر الاسم المسند الذي تتم به مع المبتدأ الفائدة."[3]، وإلى ذلك أشار الشيخ خالد الأزهري بقوله:" ولا يبتدأ بنكرة؛ لأنها

---

١ المقتضب، ٤: ١٢٧.

٢ شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش، أبي البقاء، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: ٦٤٣هـ)، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م، ١: ٢٢٤.

٣ شرح قطر الندى وبل الصدى، أبي محمد عبد الله بن يوسف، جمال الدين، ابن هشام الأنصاري(ت: ٧٦١هـ)، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ودمشق، ط١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م، ١: ١١٧.

مجهولة، والحكم على المجهول لا يفيد غالبا إلا إن حصلت به فائدة."[1]على أننا يجب أن نتنّبه لأمر مهم حينما نطالع قول المبرد في تعريفه للخبر بقوله:" وَالْخَبَر مَا جَازَ على قَائِله التَّصْدِيق والتكذيب"[2]، هذا الأمر هو أن كلام الله تعالى، والأحاديث النبوية، والحقائق العلمية الثابتة، والبديهيات التي لا شك فيها، تخرج من هذا التعريف؛ فهي أخبار لا تحتمل الكذب، وأما غيرها من الأخبار فيصدق فيها التعريف بغض النظر عن ذات القائلين، وقد تخيّر البحث ما جاء في كتاب النخبة من جوامع الكلام النبوي على صورة المبتدأ معرفة، والخبر نكرة، مقدما تحليلا وافيا لتلك الصورة، ومن الصيغ اللغوية التي يأتي عليها المبتدأ المعرفة وخبره مفرد نكرة، ما يلي:

المبتدأ معرفا بـ(أل) والخبر نكرة:

قوله صلى الله عليه وسلم:" البلاء مُوكل بالمنطق."[3]

الشاهد " البلاءُ موكلٌ"، فالبلاء مبدأ، اسم صريح معرفة متصدر لجملته، وجاء على ترتيبه الأصلي فيها، وموكل خبره، جاء على أصله في التنكير والترتيب، ومن حيث البنية النحوية فهي تعدّ جملة مركبة، وجانب التركيب فيها وجود شبه الجملة

---

١ شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن محمد الأزهري، المعروف بالوقاد(ت: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ١: ٢٠٩.

٢ المقتضب، ٣: ٨٩.

٣ قال الشيخ الغلاييني:" ذكر الميداني في الأمثال أنه من كلام أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وذكر الصاغاني أنه من الموضوعات، أنه من كلام الرسول صلى الله عليه وسلم، وقد رواه الضبي بهذا اللفظ، ورواه أبو داود الطيالسي بلفظ: البلاء موكل بالقول." نخبة من الكلام النبوي، ص ٩.

(بالمنطق)، جار ومجرور، وقد وقع شبه الجملة في موقع الصفة للخبر، والجملة أساسية لم يتعرض فيها عنصرا الإسناد المبتدأ والخبر لعوامل لفظية تؤثر على بنيتها، والبلاء الامتحان والاختبار ويكون حسناً ويكون سيئًا، والله يبلو عبده بالصنع الجميل ليمتحن شكره، ويبلوه بما يكره ليمتحن صبره، والشاهد هنا مجيء الجملة الاسمية على أصل بنائها التركيبي، فالبلاءُ مبتدأ جاء معرفا بالألف واللام، وخبره موكل جاء نكرة، وقد أفادت الحقيقة الثابتة وهي أن العبد في سلامة ما سكت، فإذا تكلَّم عُرف ما عنده بمحنة النطق، فيتعرض للخطر أو للظفر.[1]

وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:" الْحَرْبُ خَدْعَةٌ."[2]

الشاهد " الحرب خدعة"، وهي جملة اسمية بسيطة، المبتدأ فيها معرفة والخبر نكرة، وقد جاء عنصراها على الأصل، قال صاحب لسان العرب:" الخَدْعُ: إِظْهَارُ خِلَافَ مَا تُخْفيه، يقال: خَدَعَه يَخْدَعُه خِدْعاً، بِالْكَسْرِ، وخَدْعاً، بِالْفَتْحِ، وخَدِيعةً

---

١ ينظر: التَّنويرُ شَرْحُ الجَامِعِ الصَّغِيرِ، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، أبي إبراهيم الصنعاني(ت: ١١٨٢هـ)، تحقيق: د. محمَّد إسحاق محمَّد إبراهيم، مكتبة دار السلام، السعودية، ط١، ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م، ٤: ٥٩١.

٢ الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري(ت: ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ، ٤: ٦٤، وفي صحيح مسلم، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: سَمِعَ عَمْرٌو، جَابِرًا، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:" الْحَرْبُ خَدْعَةٌ." ظ: المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم= صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري(ت: ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٣: ١٣٦١، وسنن أبي داود، أبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي(ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ٣: ٤٣.

وخُدْعةً، أَي: أَراد بِهِ الْمَكْرُوهَ، والخُدْعةُ: مَا تَخْدَعُ بِهِ، وَرَجُلٌ خُدْعة، إِذا كَانَ يُخْدَع كَثِيرًا، وخُدَعة: يَخْدَع النَّاسَ كَثِيرًا، وَرَجُلٌ خَدَّاعٌ وخَدِعٌ، وخَيْدَعٌ وخَدُوعٌ: كَثِيرُ الخِداعِ، وَكَذَلِكَ المرأَة بِغَيْرِ هَاءٍ؛ وَقَوْلُهُ:

بِجِزْعٍ مِنَ الْوَادِي قَلِيلٍ أَنِيسُه عَفا، وتَخَطَّتْه العُيون الخَوادِعُ

يَعْنِي أَنها تَخْدَع بِمَا تسْتَرِقُه مِنَ النَّظَرِ."[1]، وفتح الخاء (خَدعة) يعني أنه مَنْ خُدِع فِيهَا خَدْعةً فزَلَّت قدَمُه وعَطِبَ، فَلَيْسَ لَهَا إِقالة، وقيل: الْفَتْحُ أَفصح، وَهُوَ أَفصح الرِّوَايَاتِ وأَصحها، وَمَنْ قَالَ خُدْعةٌ، بضم الخاء، أَراد أن الحرب هي التي تُخْدَعُ، كَمَا يُقَالُ: رَجُلٌ لُعْنةٌ، أي: يُلْعَن كَثِيرًا، وإِذا خدَعَ أَحدُ الْفَرِيقَيْنِ صَاحِبَهُ فِي الْحَرْبِ فكأَنما خُدعت هِيَ؛ وقيل: من قَالَ خُدَعة أَراد أَنها تَخْدَعُ أَهلها.[2]

وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا الْحَلِفُ حِنْثٌ أَوْ نَدَمٌ»[3]، وأخرج البيهقي في السنن الكبرى في باب: مِنْ كَرِهَ الْأَيْمَانَ بِاللهِ إِلَّا فِيمَا كَانَ لِلَّهِ طَاعَةٌ، عن عمرَ بْنِ

---

١ لسان العرب، ٨: ٦٣، ٦٤، مادة (خدع).

٢ السابق، ٨: ٦٤ بتصرف.

٣ عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، ظ: سنن ابن ماجه، ابن ماجة أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (ت: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١: ٦٨٠، والإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي(ت: ٣٥٤هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي(ت: ٧٣٩ هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م، ١٠: ١٩٨.

الْخَطَّـابِ رَضِـيَ اللهُ عَنْـهُ: " الْيَمِينُ أَنَمَـةٌ أَوْ مَنْدَمَـةٌ ". قَـالَ الْبُخَـارِيُّ: وحَـدِيثُ عُمَـرَ أَوْلَى.[1]

والشاهد (الحلف حنث)، حيث جاء المبتدأ معرفا بأل، وجاء الخبر نكرة، ولم تتأثر الجملة الاسمية وظيفةً بدخول (إنّ)؛ لدخول (ما) عليها، حيث إن من المقرر عند النحاة أنّ دخول (ما) الزائدة على (إنّ المؤكِّدة) يكفها عن العمل، ويلغي اختصاصها بالدخول على الجملة الاسمية فحسب، ويهيئُها للدخول على الجمل الفعلية، وتسمى (ما) حينئذ (بالكافة)، وتفيد ساعتها القصر، وتقتصر على إلغاء عمل (إن وأخواتها)، فلا يكون حينها المبتدأ اسما لـ(إنّ، ولا الخبر خبرا لها)، ثم إزالة اختصاص (إن) بالدخول على الجملة الاسمية، وتهيئتها لتكون صالحة للدخول على الجملة الفعلية[2]، نحو قوله تعالى:" قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ" الكهف آية ١١٠، وكذلك قوله تعالى:" قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ" الأنبياء آية ١٠٨، قال ابن مالك رحمه الله:

وَوَصْلُ (مَا) بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلُ إعْمَالَهَا، وَقَدْ يُبَقّى الَعَمَلُ

---

١ السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبي بكر البيهقي(ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م، ١٠: ٥٤.

٢ انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي(ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٨م، ١: ٥٣٣، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ١: ٣٧٣، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبي الحسن، نور الدين الأُشْمُوني(ت: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م، ١: ٣١١، وشرح التصريح على التوضيح، ١: ٣١٩.

وقد عقّب صاحب توضيح المقاصد بقوله:" ومذهب سيبويه جواز الوجهين في (ليت) خاصة، ومنع الثاني في سائر أخواتها؛ لأن (ما) قد أزالت اختصاصها بالأسماء بخلاف ليت فإنها باقية على اختصاصها، ولذلك ذهب بعض النحويين إلى وجوب الإعمال في (ليتما)."[1]، قال سيبويه:" وأما: ليتما زيدا منطلقٌ، فإن الإلغاء فيه حسن."[2]، وهذا هو الغالب في الاستعمال، والكثيرُ في الكلام، ومن الأحاديث التي ورد فيما إلغاء عمل (إنّ) بدخول (ما) عليها، حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:" إنَّما الأعمالُ بالنِّيَّاتِ وإنَّما لِكلِّ امرئٍ ما نوى فمن كانت هجرتُهُ إلى اللَّهِ ورسولِهِ فَهجرتُهُ إلى اللَّهِ ورسولِهِ ومن كانت هجرتُهُ إلى دنيا يصيبُها أو امرأةٍ ينْكحُها فَهجرتُهُ إلى ما هاجرَ إليْهِ."، فالمبتدأ هنا هو (الأعمال)، وجاء معرفا بأل، وقد ذكر الطيبي أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع جميع أمر الآخرة في كلمة: " من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو ردّ "، وجميع أمر الدنيا في كلمة:" إنما الأعمال بالنيات"، فإنهما يدخلان في كل باب.[3]، وإذا كان الشيء بالشيء يذكر، فعلى سبيل الفائدة أقول: جاء الخطاب في حديث (إنّما الأعمال...) جاء على مثل ما ألفناه في أسلوب الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم بأن يرد التركيب على أسلوب الشرط فيحتوي من خلاله المعاني المتشعبة، والشرط ورد لما يفيد العاقل (من) فكان المسندَ إليه، وهذا ما يؤثره الرسول صلى الله عليه وسلم في أن يكون المسند إليه أداة شرط (مَنْ) فهي بمعنى العموم، ولمّا كانت

---

١ توضيح المقاصد والمسالك، ١: ٥٣٣.

٢ الكتاب، ٢: ١٣٧.

٣ شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ(الكاشف على حقائق السنن)، الحسين بن عبد الله الطيبي(ت: ٧٤٣هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، السعودية، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م، ٢: ٦٠٣.

أداة الشرط في محل المبتدأ، فإن الخبر يكون وصفاً مستوعباً أصناف البشر من غير تمييز، فيؤدي ذلك إلى اتساع المعاني وتشعبها فتنحصر بين الشرط وجزائه، وقد ورد فعل الشرط ماضيا(كانت)، وورد جوابه جملة اسمية(فهجرته...) ، وورود أسلوب الشرط بالفعل في الزمن الماضي، وجوابه بالجملة الاسمية ؛ إنما جاء لغرض بلاغي أراده الرسول صلى الله عليه وسلم وهو أنهما جاءا للتوكيد ، يقول السامرائي:" يظهر تأليف الجملة العربية بصورتين تبعا للمسند إليه: فعل مع اسم، واسم مع اسم، وبالتعبير الاصطلاحي فعل وفاعل أو نائبه، ومبتدأ وخبر، نحو: أقبل سعيدٌ ، وسعيدٌ مقبل... والفرق بين هاتين الصورتين أن الجملة الفعلية تدل على التجدد والحدوث، أما الجملة الاسمية فتدل على الثبوت."[1] ، وقد ذهب النّحاة إلى ذلك حيث قالوا إنّ الشرط هنا مع الفعل الماضي أريد به إنزال غير المتيقن منزلة المتيقن، وغير الواقع منزلة الواقع .[2]، والفاء رابطة للجواب بالشرط، فهي تجذب جملة الجواب وتربطها بجملة الشرط فتبدوان كالجملة الواحدة، ولا يخفى ما في ذلك من تماسكٍ للأسلوب، وتلاحم أجزائه، وتشابك أطرافه، وتلك من السمات اللغوية التي يمتاز بها كلام النبي صلى الله عليه وسلم.

والشاهد الثاني:" الْيَمِينُ أَثَمَةٌ"، حيث جاء المبتدأ معرفا بأل، وخبره نكرة على الأصل، وأَثِم فُلَانٌ، يأْثَم إِثْماً ومَأْثَماً أَي وَقَعَ فِي الإِثْم، وتقول: أَثَمَه اللَّهُ يَأْثِمُه إِثْماً

---

١ معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمّان، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م، ١: ١٥- ١٦.

٢ معاني النحو، ٤: ٥٦.

وأَثاماً، إذا جَازَاهُ جَزَاءَ الإِثْم، فَالْعَبْدُ مأْثومٌ أَي مَجْزِيٌّ جَزَاءَ إِثْمه.[1]، وعليه تكون اليمين سببا للعقوبة والإثم إن لم تكن يمينا صادقة.

وقوله صلى الله عليه وسلم" الدُّنْيَا عَرَضٌ حَاضِرٌ يَأْكُلُ مِنْهُ الْبَرُّ وَالْفَاجِرُ".

والشاهد " الدنيا عرضٌ"، فالمبتدأ جاء على الأصل تعريفا ورتبة، وجاء خبره نكرة أتبعت بصفة لها (حاضرة)، والعرض بِفَتْحِ الرَّاءِ وَيُسَكَّنُ أَيْ: حَظًّا مَالًا أَوْ جَاهًا، وتنكير الخبر وَنَكِرَةٌ لشمل الْأَنْوَاعَ وَيَنْدَرِجَ فِيهِ قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ، وقيل: الْعَرَضُ بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَالرَّاءِ هو الْمَالُ، وَقِيلَ: مَا يُتَمَتَّعُ بِهِ، وقيل: الْعَرْضُ بِالسُّكُونِ أَصْنَافُ الْمَالِ غَيْرَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَبِحَرَكَةِ الرَّاءِ جَمِيعُ الْمَالِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْعُرُوضِ كُلِّهَا.[2]، وقال صاحب المفردات:" والعَرَضُ: ما لا يكون له ثباتٌ، ومنه استعار المتكلّمون العَرَضَ لما لا ثبات له إلّا بالجوهر كاللّون والطّعم."[3]

وقوله صلى الله عليه وسلم:" الدَّيْنُ مَقْضِيٌّ، والزَّعيمُ غارمٌ".

الشاهد " الدين مقضي– الزعيم غارم"، وهذه الجملة جاءت في حديث النبي صلى الله عليه وسلم الذي أخرجه أبو داود عن أبي أمامة الباهلي:" إنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ قد أعطى كلَّ ذي حقٍّ حقَّه؛ فلا وصيَّةَ لوارثٍ، ولا تُنفِقُ المرأةُ شيئًا مِن بيتِها إلَّا بإذنِ زوجِها، فقيل: يا رسولَ اللهِ، ولا الطَّعامَ؟ قال: ذاكَ أفضَلُ أموالِنا، ثمَّ قال: العاريَّةُ

---

١ ينظر: لسان العرب، مادة (أثم)، ١٢: ٥، وما بعدها.

٢ ينظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي بن محمد، أبي الحسن نور الدين الملا القاري (ت: ١٠١٤هـ)، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م، ١: ٣٠٤.

٣ المفردات في غريب القرآن، أبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني(ت: ٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت، ص ٥٦٠، وينظر: شرح الطيبي، ٢: ٦٨٢.

مؤدَّاةٌ، والمِنحةُ مردودةٌ، والدَّيْنُ مَقْضِيٌّ، والزَّعيمُ غارمٌ."[1]، وقد عبّر بالجملة الاسمية ليؤكد على أن مَن استَدان دَينًا فعَليه أن يَقْضيه، وأنَّ مَن كان كَفيلًا أو ضامِنًا لِمَدينٍ لَزِمَه قضاءُ الدَّينِ إذا لم يَقْضِ الدَّينَ الرَّجلُ المَدينُ؛ بسبَبِ كَفالتِه وضَمانِه، فهذه قاعدة ثابتة لا تغيير فيها، فيلزم الاحتياط لذلك.

وقوله عَنْ جَابِرٍ بن عبد الله رضي الله عنهما أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ:" الرِّفْقُ فِي الْمَعِيشَةِ خَيْرٌ مِنْ بَعْضِ التِّجَارَةِ."[2]

الشاهد " الرفق... خير"، يقال: فلانٌ خَيْرٌ مِن فلانٍ وفلان شرٌّ من فلان، بحذف الهمزة، قال صاحب الصحاح:" الخَيْرُ: ضِدُّ الشَرِّ، ورجل خَيِّرٌ وخَيْرٌ، وامرأة خَيِّرةٌ وخَيْرَة، فإن أردت معنى التفضيل قلت: فلانة خَيْرُ الناس ولم تقل خَيْرَةُ، وفلان خيرُ الناسِ ولم تَقُلْ أَخْيَرُ، لا يُثَنَّى ولا يُجْمَع، لأنَّه في معنى أفعل."[3]، وقال في

١سنن أبي داود، أبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي(ت: ٢٧٥هـ)، المحقق: شعَيب الأرناؤوط، محَمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة العلمية، بيروت، ط١، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م، ٥: ٤١٧.

٢ ينظر: معجم ابن الأعرابي، أبي سعيد بن الأعرابي أحمد بن محمد بن زياد(ت: ٣٤٠هـ)، تحقيق: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م، ١: ٣٣٩، المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير، أبي القاسم الطبراني(ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، ٨: ٣١٧، الأمثال في الحديث النبوي، أبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني (ت: ٣٦٩هـ)، تحقيق: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، الدار السلفية، الهند، ط٢، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م، ١: ١٢٨.

٣ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري(ت: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م، ٢: ٦٥٢.

موضع آخر:" الشَرُّ: نقيض الخير، ... وفلان شرُّ الناسِ، ولا يقال أَشَرُّ الناسِ إلا في لغة رديئة."[١] ولكثرة استعمال هاتين اللّفظتين في الكلام، فحُذفتْ همزتُهما للتّخفيف، قال صاحب الإنصاف:" لأن الأصل: أخير منك، وأشرر منك؛ إلا أنهم حذفوا الهمزة منهما لكثرة الاستعمال، وأدغموا إحدى الراءين في الأخرى من قولهم: شرٌّ منك؛ لئلا يجتمع حرفان متحركان من جنس واحد في كلمة واحدة؛ لأن ذلك مما يستثقل في كلامهم."[٢]، وقال أبو البقاء:" مَرَرْت بِرَجُل خيرٌ مِنْهُ أَبوهُ، وشرٌّ مِنْهُ غُلَامه؛ لأنَّ أصل: خير وشرّ، هو: (أخير وأشرر)."[٣]، ونحو هذا ذهب القاسم الحريري بقوله:" وَكَذَلِكَ يُقَال: فلَانٌ خيرٌ من فلَان، بِحَذْف الْهمزَة؛ لِأَن هَاتين اللفظتين (خير وشرّ) كثر استعمالُهما فِي الْكَلَام، فحذفت همزتاهما للتَّخْفِيف، وَلم يلفظوا بهما إِلَّا فِي فعل التَّعَجُّب خَاصَّة، كَمَا صححوا فِيهِ المعتلّ، فَقَالُوا: مَا أخيرَ زيدًا وَمَا أشرَّ عمرًا، كَمَا قَالُوا: مَا أَقُولَ زيدًا، وَكَذَلِكَ أَثْبَتَت الْهمزَةُ فِي لفظ الْأَمر فَقَالُوا: أخْيِر بزيد، وأشرر بِعَمْرو، كَمَا قَالُوا: أَقْوِل بِهِ، وَالْعلَّة فِي إِثْبَاتهَا فِي فعلي التَّعَجُّب وَالْأَمر أَن اسْتِعْمَال هَاتين اللفظتين اسْما أَكثر من استعمالهما فعلا، فحذفت فِي مَوضِع الْكَثْرَة، وَبقيت

---

١ الصحاح، ٢: ٦٩٥.

٢ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، أبي البركات، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م، ٢: ٤٠١.

٣ اللباب في علل البناء والإعراب، أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م، ١: ٤٤٧.

على أَصْلهَا فِي مَوضِع الْقلَّة..."[1]، ويقول صاحب إصلاح المنطق:" وتقول: فلانٌ خير الناس، وفلان شر الناس، ولا تقل أخير الناس ولا أشر الناس."[2]، وأما ابن خالويه فيقول:" فإن قال قائلٌ: جميعُ ما في كلام العرب أَفْعَلُ مِن كذا في معنى التّفاضُل يَجيءُ بالألف نحو قولِكَ زيدٌ أفضلُ مِن عَمرٍو وزيدٌ أَكْتَبُ مِن خالدٍ إلاّ في خَيْرٍ وشَرٍّ فإنّهم قالوا: زيدٌ خَيْرٌ مِن عَمرٍو، وشَرٌّ مِن عَمرٍو، ولم يقولوا: أَخْيَرُ، ولا أَشَرُّ، فلِمَ أسقطُوا الألف مِن هذين؟. فَقُلْ لِعِلَّتَيْنِ: إحداهُما أنّ خَيْرًا وشَرًّا كَثُرَ استعمالُهما فحُذِفَتْ ألفُهُما."[3]، ومن المحدثين الذين تناولوا هاتين الكلمتين بالحديث، الشيخ عبدالغنيّ الدَّقر في كتابه معجم القواعد العربية، حيث قال:" وقد حُذِفت همزةُ (أَفْعل) من ثَلاثَةِ أَلْفاظٍ هي: خَيْر وشَرّ وحَبّ؛ لكثرة الاستعمال نحو: هو خَيْر منه و الظالم شَرُّ الناس."[4]

والتعبير بالجملة الاسمية هنا يؤكد على ثبات حقيقة أقرها التشريع الإسلامي، وهي ارتياد طريق الوسطية، أو بمعنى آخر سلوك الطريق الوسط في التكيف، فلا الشطط إلى مذهب الشدة، ولا الانحدار إلى طرف الانحلال، قال صاحب الموافقات:"

---

١ درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبي محمد الحريري(ت: ٥١٦هـ)، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤١٨/١٩٩٨هـ، ص ٤٧.

٢ إصلاح المنطق، ابن السكيت، أبي يوسف يعقوب بن إسحاق(ت: ٢٤٤هـ)، تحقيق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، ص ٢١٩.

٣ كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبي عبد الله (ت: ٣٧٠هـ)، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ١٣٦٠هـ-١٩٤١م، ص ٢٣٤.

٤ معجم القواعد العربية، الشيخ: عبدالغنيِّ بن محمد عليِّ بن عبدالغنيّ الدَّقر(ت: ١٤٢٣هـ)، دار القلم، دمشق، ط ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م، ص ٣٩.

الشَّرِيعَةُ جَارِيَةٌ فِي التَّكْلِيفِ بِمُقْتَضَاهَا عَلَى الطَّرِيقِ الْوَسَطِ الْأَعْدَلِ، الْآخِذِ مِنَ الطَّرَفَيْنِ بِقِسْطٍ لَا مَيْلَ فِيهِ، الدَّاخِلِ تَحْتَ كَسْبِ الْعَبْدِ مِنْ غَيْرِ مَشَقَّةٍ عَلَيْهِ وَلَا انْحِلَالٍ، بَلْ هُوَ تَكْلِيفٌ جارٍ عَلَى مُوَازَنَةٍ تَقْتَضِي فِي جَمِيعِ الْمُكَلَّفِينَ غَايَةَ الِاعْتِدَالِ، كَتَكَالِيفِ الصَّلَاةِ، وَالصِّيَامِ، وَالْحَجِّ، وَالْجِهَادِ، وَالزَّكَاةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا شُرِعَ ابْتِدَاءً عَلَى غَيْرِ سَبَبٍ ظَاهِرٍ اقْتَضَى ذَلِكَ، أَوْ لِسَبَبٍ يَرْجِعُ إِلَى عَدَمِ العلم بطريق العمل."[1]، والحديث يؤكد على أن انحراف المنفق عن القصد في العيش يوقع في التقتير أو الإسراف، فالتقتير هو النقص في النفقة عن الكفاية، أما الإسراف فهو تجاوز حد التوسط والاعتدال.

وقوله عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:" الشِّعْرُ كَلَامٌ حَسَنُهُ كَحَسَنِ الْكَلَامِ، وَقَبِيحُهُ كَقَبِيحِهِ."[2]

الشاهد " الشعر كلام"، جاء المبتدأ معرفا بـ(أل) على أصل مجيئه معرفة مقدما؛ إذ الأصل في المبتدأ الصدارة والتقدم، لأنه المسند إليه، أو المحكوم عليه بحكم، فوجب وجوده قبل وجود الحكم، وجاء خبره نكرة، وهو الركن الثاني المكوّن لبنية الجملة الاسمية، وقد وصف بالجملة الاسمية (حسنُه كحسنِه)، لهذا الحديث مناسبة أوردها أبو سعيد النقاش في كتابه (فنون العجائب)، قال:" عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما قَالَ: قَدِمَ وَفْدُ بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ لَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " مَا فَعَلَ حَلِيفٌ لَكُمْ، يُقَالُ لَهُ: قُسُّ بْنُ سَاعِدَةَ

---

١ الموافقات، إبراهيم بن موسى بن محمد الغرناطي الشهير بالشاطبي(ت: ٧٩٠هـ)، تحقيق: مشهور ابن حسن آل سلمان، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م، ٢: ٢٧٩.

٢ المسند، أبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس، المعروف بالإمام الشافعي(ت: ٢٠٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٤٠٠هـ، ص ٣٦٦.

الْإِيَادِيُّ؟". قَالُوا: هَلَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَتَأَوَّهَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِمَوْتِهِ تَأَوُّهًا شَدِيدًا، ثُمَّ قَالَ:" كَأَنِّي بِهِ بِالْأَمْسِ فِي سُوقِ عُكَاظٍ، عَلَى جَمَلٍ أَفْرَقَ، فِي إِزَارَيْنِ، وَهُوَ يَخْطُبُ النَّاسَ، وَهُوَ يَقُولُ:(يَا أَيُّهَا النَّاسُ اجْتَمِعُوا، ثُمَّ اسْمَعُوا وَعُوا، مَنْ عَاشَ مَاتَ، وَمَنْ مَاتَ فَاتَ، وَمَا هُوَ آتٍ آتٍ، إِنَّ فِي السَّمَاءِ لَخَبَرًا، وَإِنَّ فِي الْأَرْضِ لَعِبَرًا، بِحَارُ لَا تَغُورُ، وَنُجُومٌ لَا تَمُورُ، وَسَقْفٌ مَرْفُوعٌ، وَمِهَادٌ مَوْضُوعٌ، وَمَطَرٌ وَنَبَاتٌ، وَذَاهِبٌ وَآتٍ، وَأَحْيَاءٌ وَأَمْوَاتٌ، وَعِظَامٌ وَرُفَاتٌ، وَلَيْلٌ وَنَهَارٌ، وَضِيَاءٌ وَظَلَامٌ، وَمُسِيءٌ وَمُحْسِنٌ، وَغَنِيٌّ وَفَقِيرٌ، يَا أَرْبَابَ الْغَفْلَةِ، لِيُصْلِحْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْكُمْ عَمَلَهُ، تَعَالَوْا نَعْبُدُ إِلَهًا وَاحِدًا، لَيْسَ بِمَوْلُودٍ وَلَا وَالِدٍ، أَعَادَ وَأَبَادَ، وَغَدًا إِلَيْهِ الْمَعَادُ، أَقْسَمَ قُسٌّ قَسَمًا بِاللَّهِ وَمَا أَثِمَ، لَئِنْ كَانَ فِي الْأَرْضِ لَيَكُونَنَّ سَخَطًا، إِنَّ لِلَّهِ دَيْنًا، هُوَ أَرْضَى مِنْ دِينِكُمُ الَّذِي أَنْتُمْ عَلَيْهِ، يَا أَهْلَ إِيَادٍ، مَا لِي أَرَى النَّاسَ يَذْهَبُونَ، فَلَا يَرْجِعُونَ، أَرَضُوا بِالْمُقَامِ فَأَقَامُوا أَمْ تُرِكُوا فَنَامُوا). فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:" سَمِعْتُهُ يَتَمَثَّلُ بِأَبْيَاتِ شِعْرٍ، وَلِسَانِي لَا يَنْطَلِقُ بِهَا"، فَقَامَ إليه رجل مِنْهُمْ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنَا سَمِعْتُهَا مِنْهُ، فَهَلْ عَلَيَّ فِيهِ مِنْ إِثْمٍ إِنْ أَنَا قُلْتُهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:" قُلْ، فَإِنَّ الشَّعْرَ كَلَامٌ، حَسَنُهُ حَسَنٌ، وَقَبِيحُهُ قَبِيحٌ."[1]

---

١ فنون العجائب في أخبار الماضيين من بني إسرائيل وغيرهم من العباد والزاهدين، أبي سعيد محمد بن علي الأصبهاني النقاش(ت: ٤١٤هـ)، دراسة وتحقيق: طارق الطنطاوي، مكتبة القرآن، القاهرة، ١: ٤٦، بدون تاريخ، وينظر: البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي(ت: ٧٧٤هـ)، دار الفكر، بيروت، ط ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م، ٢: ٢٣٠، والسيرة النبوية (من البداية والنهاية)، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي(ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: مصطفى عبد الواحد، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط ١٣٩٥هـ- ١٩٧٦م، ١: ١٤٣.

وقوله صلى الله عليه وسلم عَنْ عَلِيٍّ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا:" الْعِدَةُ دَيْنٌ"[1]، وقد زاد زين الدين الحنبلي على تلك الرواية بقوله:" الْعِدَةُ دَيْنٌ، وَيْلٌ لِمَنْ وَعَدَ ثُمَّ أَخْلَفَ قَالَهَا ثَلَاثًا" ونسب التخريج للطبراني.[2]، أمّا الإمام المناوي فقد أورد الحديث بلفظ:" العدة عطية"[3]، أي: عِدتُك بمنزلة عطيتِك، فلا ينبغي أن تخلفها كما لا ينبغي أن ترجع في عطيتك؛ ولأنه إذا وعد فقد أعطى عهده بما وعد، وأصل ذلك أن رجلًا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله شيئا فقال:" ما عندي ما أعطيكه" فقال الرجل: تعدني. فذكر الحديث.[4]

والشاهد (العدة دين أو عطية)، فالمبتدأ جاء معرفا بالألف واللام، وجاء خبره نكرة، وكلا اللفظين مؤدٍ للمعنى؛ فكما أن الدين واجب السداد، وهذا أمر ثابت في الشرع، يلزم ورثة المدين في حال عدم قدرته على السداد، فكذلك العطية مستحبة الأداء، لا ينبغي الرجوع فيها، والله أعلم.

وقوله صلى الله عليه وسلم عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:" عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْعِلْمِ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ وَقَبْضُهُ أَنْ يُرْفَعَ وَجَمَعَ بَيْنَ

---

١ الروض الداني (المعجم الصغير)، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير، أبي القاسم الطبراني(ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م، ١: ٢٥٦.

٢ جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي البغدادي(ت: ٧٩٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، إبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م، ٢: ٤٨٣.

٣ فيض القدير شرح الجامع الصغير، زين الدين محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي المناوي(ت: ١٠٣١هـ)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط١، ١٣٥٦هـ، ٤: ٣٧٨.

٤ فيض القدير، ٤: ٣٧٨، وينظر: التَّنويرُ شَرْحُ الجَامِع الصَّغِيرِ، ٧: ٣٨١.

إِصْبَعَيْهِ الْوُسْطَى وَالَّتِي تَلِي الْإِبْهَامَ هَكَذَا ثُمَّ قَالَ الْعَالِمُ وَالْمُتَعَلِّمُ شَرِيكَانِ فِي الْأَجْرِ وَلَا خَيْرَ فِي سَائِرِ النَّاسِ."[1]

والشاهد في الحديث (الْعَالِمُ وَالْمُتَعَلِّمُ شَرِيكَانِ)، حيث أكّدت الجملة الاسمية على أن العالم والمتعلّم شريكان في الخير؛ لكون كلّ منهما ممن أراد الله به خيرًا، حيث يسّر له العلم، فالعالم بنشره بين الناس، والمتعلم بطلبه حتى يهتدي به، ويهدي به الناس، ولا شكّ في أن نشر العلم أعظم أنواع البر، وبه قوام الدنيا والدين، وبذلك يكونان قد اشتركا معا في التعاون على نشر العلم.[2]، ولله درّ الفخر الرازي؛ فقد أوردا مبحثا رائعا في فضل العالم والمتعلم، استدلّ بعدد من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، وأقوال صحابته، تؤكدّ على ذلك، ومن ذلك قوله:" وَاعْلَمْ أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى فَضِيلَةِ الْعِلْمِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْمَنْقُولُ، أَمَّا الْكِتَابُ فَوُجُوهٌ: الْأَوَّلُ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَمَّى الْعِلْمَ بِالْحِكْمَةِ ثُمَّ إِنَّهُ تَعَالَى عَظَّمَ أَمْرَ الْحِكْمَةِ وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى عِظَمِ شَأْنِ الْعِلْمِ، ... وَالْعِلْمُ لَا نِهَايَةَ لِقَدْرِهِ، ... أَمَّا الْأَخْبَارُ فَوُجُوهٌ: أَحَدُهَا: رَوَى ثَابِتٌ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى عُتَقَاءِ اللَّهِ مِنَ النَّارِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى الْمُتَعَلِّمِينَ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا مِنْ مُتَعَلِّمٍ يَخْتَلِفُ إِلَى بَابِ عَالِمٍ إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِكُلِّ قَدَمٍ عِبَادَةَ سَنَةٍ وَبَنَى لَهُ بِكُلِّ قَدَمٍ مَدِينَةً فِي الْجَنَّةِ وَيَمْشِي عَلَى الْأَرْضِ وَالْأَرْضُ تَسْتَغْفِرُ لَهُ وَيُمْسِي وَيُصْبِحُ مَغْفُورًا لَهُ وَشَهِدَتِ الْمَلَائِكَةُ لَهُمْ بِأَنَّهُمْ عُتَقَاءُ اللَّهِ مِنَ

---

١ حاشية السندي على سنن ابن ماجه = كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه، محمد بن عبد الهادي التتوي، أبي الحسن، نور الدين السندي(ت: ١١٣٨هـ)، دار الجيل، بيروت، ١: ١٠١، بدون تاريخ.

٢ ينظر: مشارق الأنوار الوهاجة ومطالع الأسرار البهاجة في شرح سنن الإمام ابن ماجه، محمد بن علي بن آدم بن موسى، دار المغني، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م، ٤: ٣٦١.

النَّارِ»، وَثَانِيهَا: عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ لِغَيْرِ اللَّهِ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الدُّنْيَا حَتَّى يَأْتِيَ عَلَيْهِ الْعِلْمُ فَيَكُونَ لِلَّهِ وَمَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ لِلَّهِ فَهُوَ كَالصَّائِمِ نَهَارَهُ وَكَالْقَائِمِ لَيْلَهُ وَإِنَّ بَابًا مِنَ الْعِلْمِ يَتَعَلَّمُهُ الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَبُو قُبَيْسٍ ذَهَبًا فَيُنْفِقَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، وَثَالِثُهَا: عَنِ الْحَسَنِ مَرْفُوعًا «مَنْ جَاءَهُ الْمَوْتُ وَهُوَ يَطْلُبُ الْعِلْمَ لِيُحْيِيَ بِهِ الْإِسْلَامَ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ دَرَجَةٌ وَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ»، وَرَابِعُهَا: أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ مَرْفُوعًا «يَبْعَثُ اللَّهُ الْعِبَادَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُمَّ يُمَيِّزُ الْعُلَمَاءَ فَيَقُولُ: يَا مَعْشَرَ الْعُلَمَاءِ إِنِّي لَمْ أَضَعْ نُورِي فِيكُمْ إِلَّا لِعِلْمِي بِكُمْ وَلَمْ أَضَعْ عِلْمِي فِيكُمْ لِأُعَذِّبَكُمْ انْطَلِقُوا فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ»، وَخَامِسُهَا: قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مُعَلِّمُ الْخَيْرِ إِذَا مَاتَ بَكَى عَلَيْهِ طَيْرُ السَّمَاءِ وَدَوَابُّ الْأَرْضِ وَحِيتَانُ الْبُحُورِ»، ... الْحَادِيَ عَشَرَ: ابْنُ مَسْعُودٍ مَرْفُوعًا «مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ لِيُحَدِّثَ بِهِ النَّاسَ ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ أَعْطَاهُ أَجْرَ سَبْعِينَ نَبِيًّا»، الثَّانِي عَشَرَ: عَامِرٌ الْجُهَنِيُّ مَرْفُوعًا «يُؤْتَى بِمِدَادِ طَالِبِ الْعِلْمِ وَدَمِ الشَّهِيدِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يُفَضَّلُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ» وَفِي رِوَايَةٍ فَيُرَجَّحُ مِدَادُ الْعُلَمَاءِ، ... وأما الآثار فمنها ما قَالَه عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: لَا خَيْرَ فِي الصَّمْتِ عَنِ الْعِلْمِ كَمَا لَا خَيْرَ فِي الْكَلَامِ عَنِ الْجَهْلِ."[1]

وقد جاء الخبر (شريكان) مفردا، وجاء على التثنية الحقيقية، ومعلوم أن القدماء عرّفوا المثنى بأنه ما دلّ على اثنين بزيادة ياء ونون أو ألف ونون، قال سيبويه رحمه الله تعالى:" واعلم أنك إذا ثنَّيت الواحدَ لحقتْه زيادتان: الأولى منهما حرف المد والين وهو حرف الإعراب غير متحرِّك ولا منوَّن، يكون في الرفع ألفاً،...

---

١ مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، أبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري(ت: ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ، ٢: ٣٩٩ – ٤٠٤.

ويكون في الجرّ ياء مفتوحا ما قبلها، ولم يكسَرْ ليُفْصَل بين التثنية والجمع الذي على حدّ التثنية، ويكون في النصب كذلك، ... وتكون الزيادة الثانية نوناً..."[١]، وقريبا من ذلك التعريف ذكره المبرد؛ حيث قال:" أما مَا كَانَ صَحِيحا فَإِنَّك إِذا أردْت تثنيته سلمت بناءه، وزدت ألفا ونونا في الرّفْع، وياء ونونا في الْخَفْض."[٢]، وكذلك جاء عند أبي علي الفارسي، حيث قال:" لا يخلو الاسم المثنى من أن يكون مرفوعا أو منصوبا أو مجروراً فإن كان مرفوعا لحقته ألف ونون نحو: رجلان، وفرسان، وشجرتان وحجران (وضربتان) وإن كان مجروراً، أو منصوبا لحقته بدل الألف ياء نحو: مررت برجلين ، ورأيت رجلين فالنون مكسورة وما قبل الألف والياء مفتوح."[٣]، وعرّفه ابن الحاجب بقوله:" المثنى ما لحق آخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلها، ونون مكسورة ليدلّ على أن معه مثله من جنسه."[٤]، وقيل إن المثنى هو ضم اسم إلى مثله بشرط اتفاق اللفظين والمعنيين، ولم يرق هذا القول لابن الحاجب، بل ردّه واعتبره ليس من المثنى بشيء، قال في الإيضاح:" هذا الحد هو الذي يستقيم في المثنى، وإذا حددنا التثنية، قلنا: هو إلحاق الاسم زيادتين إلى آخره، وليس قول من قال: ضم شيء إلى مثله في حد المثنى بشيء، لأنك لو قلت: زيد وزيد ضُمَّ شيءٌ إلى مثله، وليس

---

١ الكتاب، ١: ١٧.

٢ المقتضب، ٣: ٣٩.

٣ الإيضاح العضدي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبي علي الفارسيّ (٢٨٨ – ٣٧٧ هـ)، المحقق: د. حسن شاذلي فرهود، مطبوعات جامعة الرياض، السعودية، ط١، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م، ص ٢١.

٤ شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، أبي عمرو عثمان بن الحاجب المعروف بابن الحاجب النحوي(ت: ٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر، مكتبة نزار مصطفى الباز، السعودية، ط١، ١٤١٨،- ١٩٩٧م، ٣: ٨١٠.

بمثنى."[1]؛ لذا وجدنا صاحب كتاب أسرار النحو يؤكِّد على شرط اتفاق اللفظين والمعنيين في المثنى، بقوله:" التثنية ضم اسم إلى اسم مثله من جنسه، واحترزنا بقولنا: من جنسه عن الأسماء المشتركة؛ لأنها لا تثنى باعتبار معنيهما المختلفين، فلا يقال: قرءان، ويراد بهما الطهر والحيض، بل يقال ويراد بهما: الطهران أو الحيْضان، ولا يشكُل بمثل: الأبوين للأب والأم؛ لأن الأم تسمى باسم الأب دعاء."[2]

وقوله صلى الله عليه وسلم: "القناعة مالٌ لا ينفد، وكنزٌ لا يفنى"، ورواه الطبراني عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «عَلَيْكُمْ بِالْقَنَاعَةِ، فَإِنَّ الْقَنَاعَةَ مَالٌ لَا يَنْفَدُ»[3]، والشاهد (القناعة مال)، جاء الخبر على أصله نكرة، وقد وصف بقوله (لا ينفد)؛ ليؤكد دلالة الجملة الاسمية على ثبات القاعدة الشرعية وهي أن القناعة مال ممتدّ لا ينتهي؛ والقناعة هي الرِّضَا بِالْقَلِيلِ، والمعنى الأدقّ هي الرضا بما ساقه الله إلى عبده من قليل أو كثير ، وهي مال لا ينفد؛ لأن الإِنْفَاق مِنْهَا لَا يَنْقَطِع، كلما تعذر عَلَيْهِ شَيْءٌ من الدُّنْيَا رضى بِمَا دونه، قال المناوي: " لِأَنَّهَا تنشأ من غنى الْقلب بِقُوَّة الْإِيمَان ومزيد الإيقان وَمن قنع أمد بِالْبركَةِ."[4]، أي: كالمال الذي

---

١ الإيضاح في شرح المفصل، أبي عمرو عثمان بن الحاجب المعروف بابن الحاجب النحوي(ت: ٦٤٦هـ)، تحقيق: موسى بناي العليلي، ط وزارة الأوقاف والشئون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، العراق، ١: ٥٢٨، ٥٢٩، بدون تاريخ.

٢ أسرار النحو، شمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا(ت: ٩٤٠هـ)، تحقيق: د. أحمد حسن حامد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٢، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م، ص ٢١١، ٢١٢.

٣ المعجم الأوسط، ٧: ٨٤.

٤ التيسير بشرح الجامع الصغير، زين الدين محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي المناوي(ت: ١٠٣١هـ)، مكتبة الإمام الشافعي، السعودية، ط٣، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م، ٢: ٢٠٣.

لا يفنيه الإنفاق، ولا يطلب المتهالك على الدنيا إلا المال الذي لا نفاد له، وهذا ضرب من الخيال، لا سبيل لتحقيقه؛ إذ كل مال إلى نفاد.[١]

وقوله صلى الله عليه وسلم:" الْمُسْتَشَارُ مُؤْتَمَنٌ."، وقد روي هذا الحديث عن أبي هريرة، وعن عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، وعن ابْنِ مَسْعُودٍ[٢]، أما الطبراني فقد أخرجه عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، وَغَيْرِهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:" الْمُسْتَشَارُ مُؤْتَمَنٌ."[٣]، والشاهد (المستشار مؤتمن)، حيث جاءت الجملة الاسمية على أصل تركيبها؛ فالمبتدأ معرفة، والخبر نكرة، والمستشار هو من أفْضى إليه أَخوه بسره، وأمنه على نَفسه، فأصبح أَمِينا على مَا استشير فِيهِ، ولزمَه أَن لَا يُشِير عَلَيْهِ الا بِمَا يرَاهُ صَوَابا؛ فإنه كالأمانة، حيث لَا يَأْمَن الإنسان على ايداع مَاله إلا ثِقَةً، قال المناوي رحمه الله:" والسر قد يكون في إذاعته تلف النفس، فهو أولى بأن لا يُجعل إلا عند موثوق به ...، وبه يحصل التحابب والإئتلاف، وبضده يكون التباغض والاختلاف."[٤]

وقوله صلى الله عليه وسلم عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه:" النَّدَمُ تَوْبَةُ"، ذكر الحاكم النيسابوري عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ، قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَبِي عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ لَهُ أَبِي: أَسَمِعْتَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «النَّدَمُ تَوْبَةُ»؟، قَالَ: نَعَمْ، أَنَا سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «النَّدَمُ تَوْبَةٌ».[٥]، ويرى صاحب عمدة

---

١ ينظر: التَّنويرُ شَرْحُ الجَامِع الصَّغِيرِ، ٨: ١١٢.

٢ ينظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، ٨: ٣١٦٦.

٣ المعجم الكبير، ٢: ٢١٤.

٤ فيض القدير، ٦: ٢٦٨.

٥ المستدرك على الصحيحين، أبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري(ت: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م، ٤: ٢٧١.

القاري اختصاص أمة الإسلام بتلك الميزة دون غيرها من الأمم، قال:" ... لِأَن كَون النَّدَم تَوْبَة إِنَّمَا هُوَ لهَذِهِ الْأمة، أَلا يُرى مَا حكى الله عَن قابيل بقوله: (فأصبح من النادمين) الْمَائِدَة: ١٣، فَلم يكن ندمه تَوْبَة."[١]، والشاهد (الندم توبة)، حيث جاءت الجملة الاسمية مقررة حقيقة ثابتة، وهي أن الندم ركن من أركان التوبة، ولا تتحقق التوبة الكاملة إلا باكتمال أركانها، قال القاري رحمه الله:" النَّدَمُ تَوْبَةٌ، أَيْ: رُكْنٌ أَعْظَمُهَا النَّدَامَةُ؛ إِذْ يَتَرَتَّبُ عَلَيْهَا بَقِيَّةُ الْأَرْكَانِ مِنَ الْقَلْعِ وَالْعَزْمِ عَلَى عَدَمِ الْعَوْدِ، وَتَدَارُكِ الْحُقُوقِ مَا أَمْكَنَ."[٢]، والتوبة إذا توفرت شروطها تجُبُّ ما قبلها، وإنما كان الندم أعظم أركان التوبة؛ لأنّه شيءٌ متعلقٌ بالقلب، والجوارح تبع له، فإذا ندم القلب انقطع عن المعاصي فرجعت برجوعه الجوارح.[٣]

وقوله صلى الله عليه وسلم:" النَّاسُ رَجُلَانِ"، وذكر ابن حجر أن هذا القول جاء في خطبة للنبي صلى الله عليه وسلم، قال:" عَنِ عبد الله بن عُمَرَ قَالَ خَطَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْفَتْحِ فَقَالَ:" أَمَّا بَعْدُ يَا أَيُّهَا النَّاسُ: فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ أَذْهَبَ عَنْكُمْ عَيْبَةَ الْجَاهِلِيَّةِ وَفَخْرَهَا، يَا أَيُّهَا النَّاسُ: النَّاسُ رَجُلَانِ مُؤْمِنٌ تَقِيٌّ كَرِيمٌ عَلَى اللَّهِ وَفَاجِرٌ شَقِيٌّ هَيِّنٌ عَلَى اللَّهِ ..."[٤]، وقد ورت هذه الجملة كذلك في شرح الزرقاني، قال:" قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: وَبَلَغَنِي عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ لِي مَالِكٌ: مَا يَقُولُ النَّاسُ فِي

---

١ عمدة القاري شرح صحيح البخاري، أبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين بدر الدين العيني(ت: ٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٣: ٧٤، بدون تاريخ.

٢ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، ٤: ١٦٣٤.

٣ ينظر: فيض القدير، ٦: ٢٩٨.

٤ فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني(ت: ٨٥٢هـ)، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ، تحقيق وتعليق وإشراف: محب الدين الخطيب، ومحمد فؤاد عبد الباقي، عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ٦: ٥٢٧.

مُوَطَّئِي؟ فَقُلْتُ لَهُ: النَّاسُ رَجُلَانِ مُحِبٌّ مُطْرٍ وَحَادٌّ مُفْتَرٍ، فَقَالَ لِي مَالِكٌ: إِنَّ مَدَّ بِكَ عُمُرٌ فَسَتَرَى مَا يُرِيدُ اللَّهُ بِهِ."[1]، وذلك استشهادا بالحديث الشريف، والجملة الاسمية (النَّاس رجلان) المبتدأ فيها معرف بالألف واللام والخبر نكرة، وهو من الخبر المفرد، رغم مجيئه مثنى تثنية حقيقية، وعلامة الرفع فيه الألف، وهي علامة فرعية، أُنيب بها عن الضمة، وعن ألف التثنية قال الخليل:" لينَة وَهِي أَمارَة الرّفْع، نَحْو قَوْلهم: رجلَانِ وفرسان."[2]، وقد فُسِّر الخبرُ بالبدل بعده، فبان أن الرجلين في مقام الصنفين من البشر، مؤمن وفاجر، فليحذر كلُّ واحدٍ منَّا غاية الحذر من أن يتَّكِل على شرف نسبه وفضيلة آبائه ويقصِّر في العمل، وهذا حكم عام، يفهم من تعريفه للمبتدأ (الناس)، وتنكيره الخبر (رجلان)، أي: عموم الناس صنفان لا ثالث بينهما. والله أعلم.

وقوله صلى الله عليه وسلم عن أَبِي ذَرٍّ الغفاري رضي الله عنه:" الْوَحْدَةُ خَيْرٌ مِنْ جَلِيسِ السُّوءِ." والشاهد في الحديث قوله (الوحدة خير من...)، حيث أكدت الجملة الاسمية على حقيقة ثابتة، وهي أن الوحدة خير من مجالسة أهل السوء والمعصية؛ لما فيها من السلامة، وهي رأس المال، وقد قيل لا يعدل بالسلامة شيء، وجليس السوء يبدي سوءه، والنفس أمارة بالسوء، فإن ملت إليه شاركك وإن كففت عنه نفسك شغلك.[3]

---

١ شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني(ت: ١١٢٢هـ)، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م، ١: ٦٢.

٢ الجمل في النحو، أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي(ت: ١٧٠هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط٥، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م، ص ٢٥٤.

٣ ينظر: فيض القدير، ٦: ٣٧٢.

المبتدأ معرفا بالإضافة والخبر نكرة:

الإضافة لغة: تعني الإمالة والإلصاق والإسناد، وضِفْتُ الرَّجُلَ إِذَا نَزَلْتَ بِهِ فِي ضِيافَتِهِ، وأَضَفْتَه وضَيَّفْتَه: أَنْزَلْتَه عَلَيْكَ ضَيْفاً وأَمَلْتَه إِلَيْكَ وقَرَّبْتَه، وضَافَ إِلَيْهِ: مَالَ ودَنا، وَكَذَلِكَ أَضَافَ، والمُضَاف: المُلْصَق بِالْقَوْمِ المُمال إِلَيْهِمْ وَلَيْسَ مِنْهُمْ. وكلُّ مَا أُمِيلَ إِلَى شَيْءٍ وأُسْنِد إِلَيْهِ، فَقَدْ أُضِيفَ، قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ:

فَلَمَّا دخَلْناه، أَضَفْنَا ظُهورَنا ... إِلَى كلِّ حارِيٍّ فَشِيبٍ مُشَطَّبِ

أَي أَسْنَدْنا ظُهورَنا إِلَيْهِ وأَمَلْناها."[1]، أما اصطلاحا، فقال عنه السيوطي رحمه الله:" نِسْبَة تقييدية بَين اسْمَيْنِ توجب لثانيهما الْجَرّ."[2]، ومعلوم أن النكرة إذا أُضيفت إلى أحد المعارف، صارت معرفة، ومعلوم كذلك أن المعارف بعضها أعرفُ من بعض، أما المضاف إلى معرفة فإنه بمنزلة ما أُضيفَ إليه، إلا المضاف إلى الضمير، فإنه بمنزلة العَلَم؛ تقول: مررتُ بزيد صاحبِك، فصاحبك صفة لزيد، والصفة لا تكون أعرف من الموصوف عند جمهور النحاة، والإضافة نوعان، قال صاحب الأصول:" الإضافة على ضربين: إضافة محضة، وإضافة غيرُ محضة، والإضافة المحضة تنقسم إلى قسمين: إضافة اسم إلى اسم غيرِه بمعنى اللام، وإضافةِ اسم إلى اسم هو بعضُه بمعنى من، أما التي بمعنى اللام فتكون في الأسماء والظروف، نحو: غلامُ زيدٍ ومالُ عمرٍو وعبدُ بكرٍ، ... ونحو: وراءك وفوق البيت وتحت السماء، أما المضاف بمعنى (من) فنحو: هذا بابُ ساجٍ، وثوبُ خَزٍّ، وماءُ بحرٍ."[3]

---

١ لسان العرب، ٩: ٢٠٩، وما بعدها، مادة (ضيف).

٢ همع الهوامع، ٢: ٥٠٠.

٣ الأصول في النحو، ٢: ٥.

ومن الأحاديث التي ورد فيها المبتدأ معرفا بالإضافة والخبر نكرة قوله صلى الله عليه وسلم عن عامر بن ربيعة رضي الله عنه:" أَخْسَرُ النَّاس صَفْقَةً رَجُلٌ أَخْلَقَ يَدَيْهِ فِي آمالِهِ وَلم تُساعِدْهُ الأَيَّامُ على أُمْنِيَتِهِ فَخَرَجَ مِنَ الدَّنْيا بِغَيْرِ زادٍ وقَدِمَ على الله تَعَالَى بِغَيْرِ حُجَّةٍ."[1]، قال صاحب اللسان:" خَسِرَ وخَسَرَ خَسْراً وخَسَراً وخُسْراناً وخَسَارَةً وخَسَاراً، فَهُوَ خاسِر وخَسِرٌ، كُلُّهُ: ضَلَّ، والخَسَار والخَسارة : الضَّلَالُ وَالْهَلَاكُ، قال تعالى:(وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسانَ لَفِي خُسْرٍ) سورة العصر الآيتان ١، ٢، قال الْفَرَّاءُ: أي: لَفِي عُقُوبَةٍ بِذَنْبِهِ وأَن يَخْسَر أَهله وَمَنْزِلَهُ فِي الْجَنَّةِ. وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ:(خَسِرَ الدُّنْيا وَالْآخِرَةَ ذلِكَ هُوَ الْخُسْرانُ الْمُبِينُ) سورة الحج آية ١١."[2]، وأصل الخسران هو انتقاص رأس المال، والخاسِرُ الَّذِي وُضِعَ فِي تِجَارَتِهِ، وَمَصْدَرُهُ الخَسَارَةُ والخَسْرُ، وَيُقَالُ: خَسِرَتْ تِجَارَتُهُ أَي خَسِرَ فِيهَا، ورَبِحَتْ أَي رَبِحَ فِيهَا.[3]، قال المناوي:" أخسر الناس صفقة، أي: من أشدّ المؤمنين خسرانا للثواب، وأعظمهم حسرةً يوم المآب، والخسران انتقاص رأس المال ثم استعمل في المقتنيات الخارجة كالمال والجاه، وأكثر استعماله في النفيس منها كصحة وسلامة وعقل وإيمان وثواب، وهو المراد في الحديث، ذكره الراغب، وقال الزمخشري: ومن المجاز: خسِرتْ تجارتُه وربحت، ومن لم يطع الله فهو خاسر."[4]

فالمبتدأ: أخسر الناس، وهو معرف بالإضافة، وقد أضيف إلى المعرف بالألف واللام، من باب الإضافة المعنوية أو المحضة، وهي الأصل في الإضافة؛ حيث إنها تجمع بين المضاف والمضاف إليه، بوساطة النسبة بينهما، وحينئذ لا يمكن تقدير

---

١ فيض القدير شرح الجامع الصغير، ١: ٢١٤، والتَّنويرُ شَرْحُ الجَامِع الصَّغِيرِ، ١: ٤٥٣.

٢ لسان العرب، ٤: ٢٣٨.

٣ السابق، ٤: ٢٣٩.

٤ فيض القدير، ١: ٢١٤.

الانفصال بينهما، ويكون المعنى فيها موافقًا للفظ، فيتعرف المضاف بإضافته إلى معرفة، قال ابن هشام:" وتسمى الإضافة معنوية؛ لأنها أفادت أمرا معنويًا، ومحضةً؛ أي: خالصة من تقدير الانفصال."[١]، وهذا ما أقرّه صاحب جامع الدروس العربية؛ حيث قال:" وتُسمّى الإضافةُ المعنويةُ أَيضاً (الإضافةَ الحقيقيّةَ) و(الإضافةَ المحضةَ)، وقد سُميت معنوية لأنَّ فائدتها راجعة إلى المعنى، من حيث أنها تفيد تعريف المضاف أو تخصيصه، وسميت حقيقية لأنّ الغرض منها نسبة المضاف إلى المضاف إليه، وهذا هو الغرض الحقيقي من الإضافة، وسميت محضة لأنها خالصة من تقدير انفصال نسبة المضاف من المضاف إليه، فهي على عكس الإضافة اللفظية."[٢]، وهو هنا من باب إضافة أفعلِ إلى ما هو بعضٌ له؛ فقد أضيف إلى جماعة هو أحدُهم، تزيد صفته على صفتهم، وجميعُهم مشتركون في الصفة، قال ابن السراج:" و(أفضل) هذه لا تثنى ولا تجمعُ ولا تؤنثُ، وهي (أفضل) التي إذا لم تضفها صَحِبَتْها (منك)، تقول: فلان خيرٌ منك، وأحسنُ منكَ."[٣]، فالإضافة هنا أغنت عن قولنا: أخسر منهم، وقال بدر الدين المرادي:" ومذهب الجمهور أن الإضافة لا تتقدر بغير (من، واللام)، وأما نحو قوله تعالى: (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) سبأ آية ٣٣، فمقدر باللام عندهم على التوسع."[٤]، أما الخبر(رجل)، فقد جاء نكرة على الأصل، وقد ناسب عموم النكرة هنا العموم المفهوم من الإضافة؛ إذ ليس المقصود بـ(رجل) جنس الرجل، وإنما المقصود هو كل من كانت صفته هذه، أي قوله: أَخْلَقَ يَدَيْهِ فِي آمالِهِ...، سواء أكان رجلا أم امرأة، فمن كانت تلك صفة فهو أخسر الناس

---

١ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد، أبي محمد، جمال الدين، ابن هشام الأنصاري(ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٣: ٧٤، ٧٥، بدون تاريخ.

٢ جامع الدروس العربية، ٣: ٢٠٨.

٣ الأصول في النحو، ٢: ٦.

٤ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ٢: ٧٨٤.

صـفقة، مـع الأخـذ فـي الاعتبـار عمـوم اشـتراكهم فـي الخسـارة، إلا أن هـذا الصـنف خسارته أشدُّ، وهو وجه من وجوه الفصاحة في جوامع الكلم النبوي، والله أعلم.

وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه:" خَيْرُ بَيْتٍ فِي الْمُسْلِمِينَ بَيْتٌ فِيهِ يَتِيمٌ يُحْسَنُ إِلَيْهِ، وَشَرُّ بَيْتٍ فِي الْمُسْلِمِينَ بَيْتٌ فِيهِ يَتِيمٌ يُسَاءُ إِلَيْهِ"[1].

والشاهد (خير بيتٍ... بيتٌ، شرُّ بيتٍ... بيتٌ)، أَيْ: فِيمَا بَيْنَ بُيُوتِهِمْ بَيْتٌ فِيهِ يَتِيمٌ يُحْسَنُ إِلَيْهِ، وَشَرُّ بَيْتٍ فِي الْمُسْلِمِينَ بَيْتٌ فِيهِ يَتِيمٌ يُسَاءُ إِلَيْهِ، أي: يؤذيه بالباطل، فإن ضربَه كافلُه للتأديب وتعليمِ الدين والْقُرْآنِ لم يكن آثمًا؛ لدخول ذلك فِي الْإِحْسَانِ مَعْنًى، وَإِنْ كَانَ فِي الصُّورَةِ إِسَاءَةٌ، والمبتدأ هنا اكتسب التخصيص بإضافته إلى مخصوصٍ من النكرات؛ فالمضاف هنا وهو المبتدأ كان شيئا شائعا قبل إضافته، إلا أنه تخصص بوساطة إضافته إلى كلمة (بيت) الموصوفة بالجار والمجرور بعدها (في المسلمين)، والتخصيص هنا يعني تضييق العموم والشيوع، وهو المفهوم الدلالي من النكرة، فيكون قد خرج بالإضافة عن إطلاقه وعمومه

وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: "طَلَبُ العِلمِ فريضَة على كُلِّ مُسْلِم"[2]، والشاهد (طلب العلم فرضة)، فقد أضيف المبتدأ إلى المعرف بأل فصار معرفة، والإضافة هنا معنوية أو حقيقية، وجاء الخبر نكرة، وقيل: اعلم أن المراد بهذا العلم، هو الذي لا يسع البالغ العاقل، جهله، أو علم ما يطرأ له خاصة، أو

---

١ سنن ابن ماجه، ابن ماجة أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني(ت: ٢٧٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وعادل مرشد، ومحمَّد كامل قره بللي، وعَبد اللّطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، بيروت، ط١، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م، ٤: ٦٤١.

٢ شرح مسند أبي حنيفة، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين القاري(ت: ١٠١٤هـ)، تحقيق: الشيخ خليل محيي الدين الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م، ص ٥٣٧.

أراد أنه فريضة على كل مسلم حتى يقوم به من فيه الكفاية.[١]، وقيل: الْمُرَادُ بِالْعِلْمِ مَا لَا مَنْدُوحَةَ لِلْعَبْدِ مِنْ تَعَلُّمِهِ كَمَعْرِفَةِ الصَّانِعِ، وَالْعِلْمِ بِوَحْدَانِيَّتِهِ وَنُبُوَّةِ رَسُولِهِ وَكَيْفِيَّةِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّ تَعَلُّمَهُ فَرْضُ عَيْنٍ، وَأَمَّا بُلُوغُ رُتْبَةِ الِاجْتِهَادِ وَالْفُتْيَا فَفَرْضُ كِفَايَةٍ، ... وَيُمْكِنُ أَنْ يَعُمَّ الْعِلْمَ وَيُحْمَلَ الْكَلَامُ عَلَى الْمُبَالَغَةِ اهـ. وَفِيهِ تَأَمُّلٌ.[٢]

وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما:" كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ."، الشاهد (كل مسكر خمر)، قال صاحب اللسان:" خامَرَ الشيءَ: قَارَبَهُ وَخَالَطَهُ، وَرَجُلٌ خَمِرٌ: خَالَطَهُ دَاءٌ، والخَمْرُ: مَا أَسْكَرَ مِنْ عَصِيرِ الْعِنَبِ لأَنها خَامَرَتِ الْعَقْلَ، وقيل: قَدْ تَكُونُ الخَمْرُ مِنَ الْحُبُوبِ فَجَعَلَ الْخَمْرَ مِنَ الْحُبُوبِ."[٣]، ومجيء الخبر هنا نكرة، ناسب الإطلاق في قوله (كل مسكر)؛ حيث شمل الحكمُ كلَّ ما أذهب العقل من عنب وغيره، وفيه تحذير مِن تناوُلِ المُسكراتِ تحذيرًا شديدًا، والجملة الاسمية تؤكِّد على أنَّ كلَّ ما يُسكِرُ، أي: ما يُغيِّبُ ويُذهِبُ العقلَ، فهو خمرٌ، يعني كذلك: أنَّ الخمرَ اسمٌ لكلِّ ما يُوجَدُ فيه الإسكارُ، فهو محرّم ومنهي عنه، قَليلِه وكَثيره، وهو حكم ثابت لا يتغير بتغير النوع أو الزمان أو المكان، والأصل في (كل) أن يتلوها مضاف إليه، ومعناها هو معنى ما تضاف إليه، فمعناها هنا هو المفرد المذكر؛ لإضافتها إلى المفرد المذكر (مسكّر)، وقد أريد بها مطلق المماثلة.

---

١ شرح مسند أبي حنيفة، ص ٥٣٨.

٢ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، ١: ٣٠١.

٣ لسان العرب، ٤: ٢٥٤، ٢٥٥.

وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما:" كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مسؤول عَنْ رَعِيَّتِهِ."[1]، والراعي هو الحافظ المؤتمن الملتزم صلاح ما قام عليه، وهو ما تحت نظره ورعايته، والشاهد (كلكم راع)، وقد أضيف المبتدأ (كل) إلى ضمير المخاطب الجمع (كم) فاكتسب التعريف، ودل على الإطلاق؛ فكلمة (كل) تدل على الاستغراق والشمول، وهي هنا في الحديث تفيد وقوع الحكم الّذي أطلقه النبي صلى الله عليه وسلم على كل من ولي مسئولية وقوعاً تاماً، وجاء الخبر (راعٍ) نكرة، وقد حذفت ياؤه، وعوِّض عنها بالياء؛ حيث إنه اسمٌ منقوصٌ، وقع خبرا مرفوعا.

وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ جَابِر بن عبد الله رضي الله عنهما:" كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ."[2]، الْمَعْرُوف: فعل الْخَيْر وَالْبر، وقيل: ما عرف فيه رضاء الله، وَإِنَّمَا كَانَ الْمَعْرُوف صَدَقَة لِأَنَّهُ لَا يجب، فثوابه كثواب الصدقة، قال زين الدين البغدادي:" فَالصَّدَقَةُ تُطْلَقُ عَلَى جَمِيعِ أَنْوَاعِ فِعْلِ الْمَعْرُوفِ وَالْإِحْسَانِ، حَتَّى إِنْ فَضَلَّ اللَّهِ الْوَاصِلَ مِنْهُ إِلَى عِبَادِهِ صَدَقَةٌ مِنْهُ عَلَيْهِمْ."[3]، قال ابن منظور:" والمَعْرُوف: ضدُّ المُنْكَر والعُرْفُ: ضِدُّ النُّكْر، والمَعْرُوف: الجُود، وَقِيلَ: هُوَ اسْمُ مَا تبْذُلُه وتُسْديه، والمَعْرُوف مَا يُستحسن مِنَ الأَفعال، والمَعْرُوف الكسْوة والدِّثار، وأَن لَا يُقَصِّرَ الرَّجُلُ فِي نَفَقَةِ المرأَة الَّتِي تُرْضع وَلَدَهُ إِذَا كَانَتْ وَالِدَتَهُ، لأَن الْوَالِدَةَ أَرْأَفُ بِوَلَدِهَا مِنْ غَيْرِهَا،

---

١ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ط ١٣٨٧هـ، ٢: ٢٨٤.

٢ شرح صحيح البخاري، ابن بطال أبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك(ت: ٤٤٩هـ)، تحقيق: أبي تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، السعودية، ط٢، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م، ٩: ٢٢٣.

٣ جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، ٢: ٥٨.

... والمَعْرُوف فِي الْحَدِيثِ، هُوَ اسْمٌ جَامِعٌ لِكُلِّ مَا عُرف مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ وَالتَّقَرُّبِ إِلَيْهِ والإِحسان إِلَى النَّاسِ، وَكُلِّ مَا ندَب إِلَيْهِ الشرعُ وَنَهَى عَنْهُ مِنَ المُحَسَّنات والمُقَبَّحات."[١]

وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ جَابِر بن عبد الله رضي الله عنهما:" مداراةُ النَّاس صَدَقَة."[٢]، المداراة أصلها الميل، قال الراغب:" الدَّرْءُ: الميل إلى أحد الجانبين، يقال: قوّمت دَرْأَهُ، ودَرَأْتُ عنه: دفعت عن جانبه، وفلان ذو تَدَرُّؤٍ، أي: قويّ على دفع أعدائه، ودَارَأْتُهُ: دافعته."[٣]، قال صاحب اللسان:" ومُدَارَاة النَّاسِ المُداجاة والمُلايَنَة؛ وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: "رأْس العَقْلِ بعدَ الإِيمانِ بِاللَّهِ مُدَارَاةُ الناسِ."، أَي: مُلايَنَتُهُم وحُسنُ صُحْبَتِهِم واحْتِمالُهُم لِئَلَّا يَنْفِروا عَنْكَ.[٤]، وهو مأخوذ من داريت زيدًا، أَي: جاملته ولاينته، وَهِي بِغَيْر همز، وَأما الْهَمْز(دارأته) فَمَعْنَاه: دافعته، وهذا المعنى ليس هو المقصود هنا.[٥]، وتأكيدا على تلك المعاني قال ابن الملقن:" ولا شك أن المدارة من أخلاق المؤمنين، وهي: خفض الجناح للناس ولين الكلمة وترك الإغلاظ لهم في القول، وذلك من أقوى أسباب الألفة وسل السخيمة."[٦]،

---

١ لسان العرب، ٩: ٢٣٩، ٢٤٠.

٢ المعجم الأوسط، ١: ١٤٦.

٣ المفردات في غريب القرآن، ص ٣١٣.

٤ لسان العرب، ١٤: ٢٥٥.

٥ انظر: عمدة القاري، ٢٠: ١٦٥.

٦ التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ابن الملقن سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي(ت: ٨٠٤هـ)، المحقق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق، ط١، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م، ٢٨: ٥١٣.

وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ:" نَفَقَةُ الرَّجُلِ عَلَى أَهْلِهِ صَدَقَةٌ"[١]

الشاهد (نفقة الرجل... صدقة)، حيث جاء المبتدأ معرفا بالإضافة، وقد اكتسب التعريف بإضافته إلى معرفة، من باب الإضافة الحقيقية، وجاء الخبر نكرة متأخرا عنه على الأصل، وتؤكد هذه الجملة على إيجازها وبساطتها، تؤكد حقيقية ثابتة، وهي القيمة العظيمة لما ينفقه المرء على عياله وأهله، قال صاحب جامع العلوم والحكم:" وَأَيُّ رَجُلٍ أَعْظَمُ أَجْرًا مِنْ رَجُلٍ يُنْفِقُ عَلَى عِيَالٍ لَهُ صِغَارٍ يُعِفُّهُمُ اللَّهُ بِهِ، وَيُغْنِيهِمُ اللَّهُ بِهِ."[٢]

١ فتح الباري شرح صحيح البخاري، ٧: ٣١٨.

٢ جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، ٢: ٦٣.

الخاتمـــة:

وبعد فهذا ما بلغ بي الجهد؛ إذ ليس بالإمكان أن يحيط الباحث بكل جزئية من جزئيات الجملة الاسمية كمال الإحاطة، وليس من السهل كذلك إبراز جميع دلالات جملة المبتدأ والخبر، لكن حسبي أني اجتهدت، وإني لأتمثل قول القائل:

وإن تجد عيبًا فسدَّ الخلالا فجَلَّ من لا عيب فيه وعلا

أما أهم النتائج أو الأحرى بالباحث أن يسميها بالتوصيات، والتي يراها البحث مهمة، فتتلخص في الآتي:

- سيظلُّ الحديث النبوي المصدر الثاني بعد القرآن الكريم لمعرفة اللغة، وتقعيد قواعدها النحوية، وعليه فإنه يجب الاستشهاد به مطلقًا، سواء أكان مرويًّا باللفظ أم بالمعنى، ومن هنا فإن الباحث يوصي طلاب العلم إلى الاهتمام بالدراسات المتعلقة بالحديث النبوي الشريف، فإن مجال الأحاديث النبوية مازال يتسع للكثير من تلك الدراسات، فهي منبع ثري للدراسات اللغوية والنحوية، فالذي قال هذه الأحاديث هو مَنْ أوتي جوامع الكلم، الصادق الأمين صلى الله عليه وسلم.
- إن الإقرار بأن المبرد النحوي كان أول من ورد عنده مصطلح الجملة في كتابه" المقتضب"، لا يعني أن غيره لم يستخدم الجملة؛ حيث إن سيبويه قد استخدم المعنى الدلالي لمصطلح الجملة في عدة مواضع؛ حيث مثَّل للكلام بجمل مفيدة، نحو: زيد أخوك، وغيرها.
- لا يشترط في مفهوم الجملة إفادة معنى تام يحسن السكوت عليه، وهذا ما ذهب إليه كثير من النحاة، القدامى والمحدثون، ومنهم الرّضي الاستراباذي والذي لا يرى

ترادفا بين مصطلحي الجملة والكلام، فكلّ منهما مستقل بذاته؛ لأن مصطلح الجملة الذى يُطلْقُ على الجمل الأساسيَّة، والفرعية، والكبرى والصغرى.

- الذين قالوا بعدم الترادف بين مصطلح الجملة ومصطلح الكلام اعتمدوا على الناحية البنائية في تحديدهم لمصطلح الجملة، وبذلك فإن مفهوم الجملة عندهم لا يشترط فيه الإفادة، وعليه فإنه يختلف عن مفهوم الكلام الذي يشترط فيه إفادة معنى تام يحسُن السُّكوت عليه، معتمدين على الناحية الدلالية.

- يطلق مصُطلح الجملة في النحَّو على الكلام الذي يتوافر فيها شرط الاستقلال التركيبي، أي ما اكتملت فيه عناصر الجملة، كما يطلق على الكلام الذي لا يتوافر فيها ذلك الشرط، مما يؤيّد اشتراط إفادة المعنى التّام في الكلام، عند من اشترط ذلك من النّحاة، وعدم اشتراطه في الجملة، نحو جملة الشرط: مهما تفعل من خير أو شرّ، أو جملة الصلة: الذي حضر إينا بالأمس، هذه وأمثالها من التراكيب هي جمل عندهم، ليست كلاما.

- للبناء التركيبي للجملة الاسمية أثره في دلالتها؛ حيث يتغير المعنى بتغير الشكل الإعرابي للجملة، كأن يدخل عليها ناسخا من النواسخ وغيرها من أدوات النفي والاستفهام، وعليه فيجب على من يتصدّى للدراسات اللغوية في ذلك الميدان مراعاة هذا الأمر، وعليه كذلك مراعاة أن النحو ذو رؤية شاملة في التعبير عن المعنى والدلالة، ولا يتوقف عند دراسة حالات الإعراب، وبيان شكل أواخر الكلمات فحسب، بل إنه سابق العلوم كلها في استكشاف أسرار العربية، ومعالجة النصوص الشرعية، لينعكس أثرها تطبيقا واقعيا في قضايا المجتمع المتنوعة.

- ضرورة التنبه إلى ما أشار الدكتور إبراهيم أنيس عند حديثه عن الجملة بين المناطقة وأهل اللغة؛ حيث إنه لفت الأنظار إلى محور مهم، ألا وهو الاستعمال اللغوي والبيئة اللغوية للجملة، مشيرا إلى أنه يجب على من يتصدى إلى دراسة

الجملة العربية أن يتلمس معالمها من استعمالات الناس، ومما تواضعوا على استقلاله بالمعنى في كل كلام؛ مراعاة لثقافة العربي.

- من الحقائق التي يجب التنبه إليها ونحن نقرأ تعريف الخَبَر بأنه مَا جَازَ على قَائِله التَّصْدِيق والتكذيب، وهي أن هذا الأمر يجب أن نخرج منه كلام الله تعالى، والأحاديث النبوية، والحقائق العلمية الثابتة، والبديهيات التي لا شك فيها؛ فهي أخبار لا تحتمل الكذب، وأما غيرها من الأخبار فيصدق فيها التعريف بغض النظر عن ذات القائلين.

وفي النهاية فإني لآمل أن أكون قد أصبت بعض التوفيق فيما قصدت إليه، وإلّا فحسبي أنني أحاول، وعلى الله عزّ وجلّ قصدُ السبيل، ومنه سبحانه التوفيقُ والسدادُ.

المراجع والمصادر :

- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبّان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي(ت: ٣٥٤هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي(ت: ٧٣٩ هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبي حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي(ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- أسرار النحو، شمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا(ت: ٩٤٠هـ)، تحقيق: د. أحمد حسن حامد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٢، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.
- إصلاح المنطق، ابن السكيت، أبي يوسف يعقوب بن إسحاق(ت: ٢٤٤هـ)، تحقيق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- الأصول في النحو، أبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت: ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت.
- الأمثال في الحديث النبوي، أبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني (ت: ٣٦٩هـ)، تحقيق: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، الدار السلفية، الهند، ط٢، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، أبـي البركـات، كمـال الـدين الأنبـاري (ت: ٥٧٧هـ)، المكتبـة العصـرية، بيـروت، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد، أبي محمد، جمال الدين، ابن هشام الأنصاري(ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٣: ٧٤، ٧٥، بدون تاريخ.
- الإيضاح العضدي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبي علي الفارسيّ (٢٨٨ - ٣٧٧ هـ)، المحقق: د. حسن شاذلي فرهود، مطبوعات جامعة الرياض، السعودية، ط١، ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.

- الإيضاح في شرح المفصل، أبي عمرو عثمان بن الحاجب المعروف بابن الحاجب النحوي(ت: ٦٤٦هـ)، تحقيق: موسى بناي العليلي، ط وزارة الأوقاف والشئون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، العراق، د. ت.
- بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط ٢٠٠٣م.
- بناء الجملة في لهجة الواحات الخارجة دراسة وصفية تاريخية، رسالة دكتوراه، د. أحمد عارف حجازي، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ط ١٩٨٨م.
- البيان والتبيين، عمرو بن بحر بن محبوب، أبي عثمان، الشهير بالجاحظ(ت: ٢٥٥هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط ١٤٢٣هـ.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ط ١٣٨٧هـ.
- التَّنويرُ شَرْحُ الجَامِعِ الصَّغِيرِ، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، أبي إبراهيم الصنعاني(ت: ١١٨٢هـ)، تحقيق: د. محمَّد إسحاق محمَّد إبراهيم، مكتبة دار السلام، السعودية، ط١، ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م.
- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري، أبي منصور(ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ابن الملقن سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي(ت: ٨٠٤هـ)، المحقق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق، ط١، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م، ٢٨: ٥١٣.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي(ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٨م.
- التيسير بشرح الجامع الصغير، زين الدين محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي المناوي(ت: ١٠٣١هـ)، مكتبة الإمام الشافعي، السعودية، ط٣، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م، ٢: ٢٠٣.

- جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني(ت: ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ط٢٨، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.
- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي البغدادي(ت: ٧٩٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، إبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
- الجمل في النحو، أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي(ت: ١٧٠هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط٥، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري(ت: ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
- الجملة الوصفية في النحو العربي، د. ليث أسعد عبد الحميد، دار الضياء للنشر والتوزيع، عمّان، ط١، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي(ت: ١٣٦٢هـ)، ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.
- حاشية السندي على سنن ابن ماجه = كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه، محمد بن عبد الهادي التتوي، أبي الحسن، نور الدين السندي(ت: ١١٣٨هـ)، دار الجيل، بيروت، د.ت.
- الحديث النبوي في النحو العربي، د. محمود فجّال، أضواء السلف للطباعة، السعودية، ط ٢، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
- الخصائص، أبي الفتح عثمان بن جنّي(ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: عبدالحكيم محمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ت.
- درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبي محمد الحريري(ت: ٥١٦هـ)، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- دلائل الإعجاز، أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، الجرجاني(ت: ٤٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، ط٣، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

- الروض الداني= المعجم الصغير، سليمان بن أحمد بن أيوب، أبي القاسم الطبراني(ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- سنن ابن ماجه، ابن ماجة أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني(ت: ٢٧٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وعادل مرشد، ومحمَّد كامل قره بللي، وعَبد اللّطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، بيروت، ط١، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م، ٤: ٦٤١.
- سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة، د.ت.
- سنن أبي داود، أبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي(ت: ٢٧٥هـ)، المحقق: شعَيب الأرناؤوط، محَمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة العلمية، بيروت، ط١، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.
- سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.
- السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبي بكر البيهقي(ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي(ت: ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة،، سعيد جودة السحار وشركاه، ط٢٠، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبي الحسن، نور الدين الأُشْمُوني(ت: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن محمد الأزهري، المعروف بالوقاد(ت: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي(ت:٦٨٦هـ)، تحقيق ودراسة: د. حسن محمد الحفظي، د. يحيى بشير مصري، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ط١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.
- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني(ت: ١١٢٢هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

- شرح صحيح البخاري، ابن بطال أبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك(ت: ٤٤٩هـ)، تحقيق: أبي تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، السعودية، ط٢، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.
- شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ(الكاشف على حقائق السنن)، الحسين بن عبد الله الطيبي(ت: ٧٤٣هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، السعودية، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، أبي محمد عبد الله بن يوسف، جمال الدين، ابن هشام الأنصاري(ت: ٧٦١هـ)، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ودمشق، ط١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
- شرح مسند أبي حنيفة، علي بن محمد، أبو الحسن نور الدين القاري(ت: ١٠١٤هـ)، تحقيق: الشيخ خليل محيي الدين الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش، أبي البقاء، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: ٦٤٣هـ)، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، أبي عمرو عثمان بن الحاجب المعروف بابن الحاجب النحوي(ت: ٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر، مكتبة نزار مصطفى الباز، السعودية، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري(ت: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- علم المعاني، عبد العزيز عتيق(ت: ١٣٩٦ هـ)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، أبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين بدر الدين العيني(ت: ٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق وتعليق وإشراف: محب الدين الخطيب، ومحمد فؤاد عبد الباقي، عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

- فنون العجائب في أخبار الماضيين من بني إسرائيل وغيرهم من العباد والزاهدين، أبي سعيد محمد بن علي الأصبهاني النقاش(ت: ٤١٤هـ)، دراسة وتحقيق: طارق الطنطاوي، مكتبة القرآن، القاهرة. د.ت.
- فيض القدير شرح الجامع الصغير، زين الدين محمد عبد الرؤوف بن علي المناوي(ت: ١٠٣١هـ)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط١، ١٣٥٦هـ.
- في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر، أبي بشر، الملقب سيبويه (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبي عبد الله (ت: ٣٧٠هـ)، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ١٣٦٠هـ-١٩٤١م.
- لباب الخيار في سيرة المختار صلى الله عليه وسلم، مصطفى محمد الغلاييني(١٣٦٤هـ)، المطبعة الأهلية، القاهرة، ط٣، ١٣٤٢هـ - ١٩٢٤م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبي الفضل، جمال الدين ابن منظور(ت: ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط٥، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة، د. حسن عون، مطبعة رويال، الإسكندرية، مصر، ط١، ١٩٥٢م.
- اللُّمَع في العربية، أبي الفتح عثمان بن جني(ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ص ٢٥، د.ت.
- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي بن محمد، أبي الحسن نور الدين الملا القاري(ت: ١٠١٤هـ)، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- المسائل العسكريات في النحو العربي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أبو علي النحوي(ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، مطبعة جامعة بغداد، العراق، ط٢، ١٩٨٢م.

- المستدرك على الصحيحين، أبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري(المتوفى: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.
- المسند، أبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس، المعروف بالإمام الشافعي(ت: ٢٠٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٤٠٠هـ.
- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري(المتوفى: ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- مشارق الأنوار الوهاجة ومطالع الأسرار البهاجة في شرح سنن الإمام ابن ماجه، محمد بن علي بن آدم بن موسى، دار المغني، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمّان، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- معجم ابن الأعرابي، أبي سعيد بن الأعرابي أحمد بن محمد بن زياد(ت: ٣٤٠هـ)، تحقيق: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير، أبي القاسم الطبراني(ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، د.ت.
- معجم القواعد العربية، الشيخ: عبدالغنيِّ بن محمد عليِّ بن عبدالغنيّ الدَّقر(ت: ١٤٢٣هـ)، دار القلم، دمشق، ط ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م، ص ٣٩.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد، أبي محمد، جمال الدين، ابن هشام(ت: ٧٦١هـ)، المحقق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.
- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، أبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري(ت: ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.
- المفردات في غريب القرآن، أبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني(ت: ٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت

- من أسرار اللغة ، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٦، ١٩٧٨م.
- المفصل في صنعة الإعراب، أبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري(ت: ٥٣٨هـ)، المحقق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا، أبي الحسين (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، ط ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، أبي العباس، المعروف بالمبرد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- الموافقات، إبراهيم بن موسى بن محمد الغرناطي الشهير بالشاطبي(ت: ٧٩٠هـ)، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
- النحو المصفى، د. محمد عيد، مكتبة الشباب، القاهرة، ط ١٩٩٣م.
- النحو الوافي، عباس حسن (ت: ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، القاهرة، ط١٥، د.ت.
- نخبة من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، انتخبها وشرحها وضبطها: مصطفى الغلاييني(ت: ١٣٦٤هـ)، مطبعة المصباح، بيروت، ط٥، ١٣٤٨هـ- ١٩٢٩م.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي، تحقيق: عبد الرحمن محمد إسماعيل، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٩٥م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت: ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة،، د.ت.